



الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

خطاب السيد شادي ب. جاغان، رئيس
جمهورية غيانا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع
الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا
التعاونية.

اصطحب السيد شادي ب. جاغان، رئيس
جمهورية غيانا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة
عن الجمعية العامة، يشرفني عظيم الشرف أن أرحب
في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غيانا التعاونية،
فخامة الدكتور شادي جاغان، وأن أدعوه إلى إلقاء
خطابه أمام الجمعية.

الرئيس جاغان (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ أقف
اليوم على هذه المنصة، يعبر في ذهني فيض من
الذكريات. وأتذكر عندما مثلت أمام لجنة انهاء الاستعمار
التابعة للأمم المتحدة بوصفي رئيسا للوزراء في ١٩٦١
لكي اداغ عن قضية استقلال بلادي. ومثل العديد من
المستعمرات الاخرى بعد الحرب العالمية الثانية، كانت
غيانا تتوق إلى تأمين حريتها وممارسة حقها في تقرير
المصير.

بيد أن السبيل لم يكن يسيرا. فقد حقت بالطريق
عقبات كثيرة وسقط العديد من الضحايا. ولم نزل
استقلالنا إلا بحلول عام ١٩٦٦، بعد وقت طويل من نيل
معظم الشعوب الخاضعة حريتها، فحصلنا على
الاستقلال وشغلنا مكاننا في أسرة الأمم.

إن العالم اليوم يختلف اختلافا جذريا عما كان
عليه آنذاك. وزاد مجموع العضوية في الأمم المتحدة
زيادة كبيرة. فالحرب الباردة التي عصفت بالعلاقات
الدولية منذ ١٩٤٧، قد بلغت منتهاها، بوعد جديد ونظام
عالمي أكثر ديمقراطية. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي،
وهو إحدى الدولتين العظميين، كانت هناك صعوبات
شديدة في وجه الهياكل الجديدة التي انشئت. وعلى
الرغم من ذلك، إن الأمل مازال حيا بيزوغ حقبة من

Distr. GENERAL

A/48/PV.12
22 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .

ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ
نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة
إبخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إيماننا بالمنظمة ولكي نحث جميع الأعضاء على التعهد بتعميق وتعزيز تعددية الأطراف بوصفها أساس العلاقات فيما بين الدول. لقد أثبتت التجارب أنه ليس بوسع أية دولة، مهما بلغ شأوها، أن تعيش في عزلة عن غيرها. فإن حدودها ليست من المنعة بما يحول دون انتقال الآفات العالمية إليها. وفي النهاية، يجب عليها أن تضع يدها بيد بقية العالم لإيجاد حلول مشتركة لمشاكل مشتركة.

أن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والعقاقير المخدرة والفقر والتلوث أمثلة صارخة على الوباء الذي يحيق بنا جميعا. والتحكم بهذه الآفات يتطلب عملا متضافرا من جانب الأمم المتحدة في مجموعها. وتضاف إلى ذلك الكوارث الطبيعية مثل الزلزال الذي وقع في الهند مؤخرا. ونحن نعبر عن تعازينا العميقة للهند، حكومة وشعبا.

نلاحظ ببعض خيبة الأمل أن الصراعات الدولية لا تزال تقوض قدرة المنظمة على تشجيع التعاون الذي يعتبر ضروريا للتوصل إلى حلول للمشاكل العالمية الراهنة.

إن القيمة الحقيقية للأمم المتحدة في هذه الفترة ستعتمد على قدرتها الجماعية على الاستجابة الفعالة لهذه الموجة من الصراعات الدولية، وعلى التوصل إلى وسائل مقبولة لحفظ السلم وصنع السلم لا تشكل عبئا كبيرا على مجموع الدول الاعضاء فيها.

وهذا التطور سيثبت الثقة بين الدول الأعضاء فتحيل المسائل إلى هيئة الأمم المتحدة، وتستعيد اعتمادها على قدرة المنظمة على حل المنازعات قبل أن يبوئها إلى ساحة القتال.

أن جهدنا الأول لبناء إطار للسلم والأمن الدوليين عن طريق عصبة الأمم قد انتهى بالفشل. ويكمن سبب ذلك في الضعف الذاتي لعصبة الأمم وما نجم عن ذلك من عجز عن احتواء النزعة القومية الجامحة وفي التحيز والتقوقع وفي الافتقار إلى الاحترام لمبادئها الأساسية. والأمم المتحدة تجربة ثانية، وقد حفزت على إنشائها الكوارث التي جاءت نتيجة فشل عصبة الأمم. وفي سان فرانسيسكو تعهدنا بأن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلة الحرب. ولدينا الآن فرصة أخرى لكفالة حقبة من السلم والاستقرار الحقيقيين وللاستخدام الكامل لموارد المنظمة في خدمة البشرية، ولتحقيق تنمية عريضة القاعدة ومستدامة وقدر من الرخاء والوفاء لشعوب هذا الكوكب.

السلم تقوم على احترام جميع الشعوب وتعزيز رفاهيتها العامة. إنها لحظة مثيرة في تاريخ العالم، وللأمم المتحدة دور يتمثل في تحديد المعالم.

لقد تشرفت غيانا بالانتخاب الاجماعي لممثليها لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ومما لا شك فيه أن هذه الدورة ستمثل تحديا. وأود أن أشكر جميع الأعضاء على تصويت الثقة بقدرتنا على الاضطلاع بهذه المسؤولية السامية. إن هذا التصويت على أية حال اعتراف بأن لجميع الدول، بغض النظر عن حجمها، القدرة على الاضطلاع بدور هام في اعمال المنظمة. وأشعر بامتنان خاص لمجموعة بلدان منطقة البحر الكاريبي والمجموعة الأكبر المكونة من دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تأييدها التام لترشيحنا. وينبغي لي كذلك أن أشيد بسعادة السيد ستويان غانيف على توجيهه القدير للدورة السابعة والأربعين وللأمين العام الموقر على جهوده الرامية إلى تعزيز النجاح المتواصل لمنظمتنا العالمية.

والنجاح في هذه الأوقات المتقلبة مشوبا بالحذر في معظم الأحيان. فعلى الرغم من المنجزات الهامة التي حققتها الأمم المتحدة، فلا يمكن القول أنها قد أوفت بالتطلعات الأسمى لمؤسسيها. فويلات الحرب ما زالت متفشية في العديد من الأماكن، وجذوة الاستعمار لم تنطفئ بعد، وهي تهدد اليوم بالبقاء على أشكال مختلفة. فالكثير من جوانب الاستعمار تتضح في الهوة الدائمة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واعتماد الملايين من المعوزين على ما توجد به القلة. وهذا التباين الاقتصادي والاجتماعي السائد يوفر مرتعا خصبا للجوع والمرض والفقر ويشكل في نهاية المطاف تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وإن الأمم المتحدة بوصفها محورا لتعددية الأطراف يجب عليها أن تواصل استكشاف الحدود القصوى للتعاون الدولي وذلك بغية التخلص، أو التخفيف على الأقل، من حدة مشكلات المحرومين. وأود أن اعتقد بوجود اتفاق الآن بأن الحالة الخطيرة تتطلب اتخاذ تدابير جماعية. ومهما كانت مواطن ضعف الأمم المتحدة فإنها ما زالت المحفل الأفضل المتاح للدول لممارسة الدبلوماسية وإجراء الحوار والمفاوضات، وبالتالي تفادي نشوب الصراع. ولهذا، علينا أن نسعى إلى تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافنا المشتركة.

إن غيانا، بوصفها دولة نامية صغيرة، ملتزمة التزاما تاما بروح التعاون المتعدد الأطراف الذي تجسده الأمم المتحدة. لقد جئنا هنا من أجل أن نحدد علانية

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا، إن إعلان موعد الانتخابات، مقترنا بالهياكل الداعمة، يعطينا الأمل في أن حكم الأغلبية ليس بعيدا وأنه سيكون بإمكاننا في المستقبل القريب الترحيب بعودة ذلك البلد إلى أسرة المجتمع الدولي. ونحث شعب جنوب افريقيا على تحاشي المزيد من العنف وعلى التآلف لما فيه خيره العام.

وأود أن أنوه مع الارتياح الرأي القائل بأن العودة إلى التقاليد الديمقراطية واحترام نظام الحكم السليم وحقوق الإنسان ساعدت على إعطاء دفعة لتعزيز السلم. وغيانا ستدعم أي آلية لبناء الثقة تعلي الحوار على المواجهة باعتباره وسيلة الخيار للتسوية السلمية للمنازعات. ونظرا للعلاقة المتبادلة المتأصلة بين السلم والتنمية يتعين على كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن يواصل السعي، حيثما يقتضي الأمر ذلك، إلى إيجاد طرق مبتكرة لتسوية المنازعات، التي يمكن دون ذلك أن تعرض للخطر ليس السلم والأمن الدوليين فقط بل التنمية الوطنية أيضا.

وفي هذا النصف من الكرة الأرضية، الذي تشكل غيانا جزءا منه، نشعر بالقلق لأنه، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا تزال كوبا خارج أسرة الأمريكتين. ونحن نعتقد حقا أن هذا شذوذ خطير في سياق جهود المنظمة لبناء نظام عالمي جديد على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين بين جميع الدول في مجتمع دولي متحد. ونحن نناشد الولايات المتحدة وكوبا إبداء حسن النية والسعي الحثيث إلى حل خلافاتهما الطويلة الأمد. والاتحاد الكاريبي (كاريكوم) الذي لديه مصلحة راسخة في التقارب المبكر بين هذين الشريكين الكبيرين، مستعد لأن يلعب دورا في هذه العملية.

ويسرنا بوجه خاص أن منطقة أمريكا الوسطى، التي تقع منذ وقت طويل جدا في شرك هياكل اقتصادية واجتماعية بالية، قد خرجت من الحلقة المفرغة للعنف المدمر. ويرحب الاتحاد الكاريبي بالفرصة التي يتيحها هذا التطور لزيادة التعاون بين المنطقتين المتجاورتين. ويسرنا بنفس القدر أن هاييتي، بعد أن ظلت رهينة ديكتاتورية عسكرية غير مستعدة للإنصياح للإرادة الشعبية، لديها الحرية مرة أخرى في انتهاج طريق ديمقراطي. ونحن نعزز على الرئيس أريستيد وحكومته تعاوننا في القيام بالمهمة العاجلة، مهمة إعادة التعمير من أجل التقدم الاجتماعي.

إن غيانا نفسها خرجت مؤخرا من عملية انتخابية صعبة ثبتت تحت الاشراف الدولي، أنها حرة

وفي معرض جهودنا لدعم السلم والأمن الدوليين، يبسط التقرير المعنون "خطة للسلم"، الذي أعده الأمين العام استجابة لطلب مجلس الأمن، عددا من المقترحات التي تستحق النظر الجاد. وفي حين نعتزف بالحاجة إلى تزويد المجلس بالقدرة على الإنفاذ طبقا للفصل السابع من الميثاق، نضع أهمية خاصة على الدبلوماسية الوقائية، التي لو طبقت لأغنت عن اللجوء إلى التدخل المادي. وكما تبين من التجربة في بعض عمليات صنع السلم وحفظ السلم الأخيرة، فإن هذه التدابير محفوفة بعواقب سياسية لا يمكن التكهّن بها. وعلاوة على ذلك، ثبت أنها باهظة التكلفة وبوجه خاص بالنسبة لدول صغيرة مثل دولتنا التي ليس في وسعها أن تتحمل مثل هذه النفقات.

إن أسباب الصراع متنوعة لدرجة أن كل حالة يجب بحثها بتعمق لتحديد أكثر الوسائل صحة لحلها السلمي. وفي بعض الحالات، قد تكون للنزاع آثار قانونية ومن ثم قد يكون من الأفضل أن تتناوله هيئة قضائية مناسبة. بيد أنه في أغلب الحالات تكمن جذور الصراع في تاريخ العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة. وفي مثل هذه الحالات يجب التمهيد لتعهد السلم والاستقرار. ومن حسن الحظ أن مزايا النهج الدبلوماسي غير مفتقدة في الأمم المتحدة، التي تستخدم استخداما متزايدا المساعي الحميدة للأمين العام وممثليه في الحث على إيجاد حلول لصراعات طويلة الأمد.

ونحن نعتقد أن هذه الأمثلة تؤكد من جديد فضيلة الحوار والتفاوض. وتوجد حالات أخرى تبشر بالخير في المستقبل ولكنها لا تزال غير مستقرة وتتطلب رصدًا مستمرًا. إن الصومال والسودان ينبغي الحرص على إعادتهما إلى الحالة الطبيعية. وفي أوروبا تبرز البوسنة والهرسك باعتبارها مثالاً رهيباً على وحشية الإنسان تجاه أخيه الإنسان، وتحملنا على البحث عن نهاية سريعة للقتل المتعمد لآلاف الأبرياء. والواقع أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تعجل بوضع استراتيجيات جديدة للتصدي لهذه التشنجات المستمرة في الكيان السياسي العالمي.

إن الشرق الأوسط يتورط في الصراع لزمن طويل. وبالتوقيع مؤخرا على إعلان المبادئ للحكم الذاتي الفلسطيني فإن المستقبل يدعو إلى التشجيع. إن السلم والاستقرار في المنطقة كلها يبدوان الآن في متناول أيدينا. ويحدونا الأمل أيضا أن يكون بالإمكان إيجاد تسوية ودية للمشاكل على الأراضي بين العراق والكويت.

الاحترام لحقوق الانسان - لا يمكننا أن نقوم بمعجزات. وفي نهاية الأمر يجب أن نبحث عن مساعدة لتعزيز جهودنا الداخلية ولدعم ديمقراطيتنا الغضة. إننا، بحوالي ٨٠ في المائة من شعبنا يعيشون في ظروف أدنى من حد الفقر. لن ننجح في تعزيز الديمقراطية إلا عن طريق التنمية الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية.

ومع هذا ففي الوقت الحاضر تبدو آفاق هذا الدعم قائمة. يوجد تقليص ملحوظ في المعونة الإنمائية نظرا للصعوبات التي تواجهها اقتصادات بعض البلدان المانحة. ويبدو أن جماهيرها تعني بشكل متزايد بمشاكلها الداخلية، مثل البطالة وهبوط مستويات المعيشة. ومهما كانت الموارد المتاحة محدودة فإن الدول المتقدمة النمو تخصصها إلى حد كبير على أساس شواغل استراتيجية. ولذلك فإن جدول الأعمال الدولي يرتب على أساس التضحية المتزايدة الحجم بالعالم النامي. وبالتالي توجد حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم أولوياتنا ووضع التنمية على قمة جدول أعمالنا.

ومع هذا، إن المعونة الإنمائية على أحسن الفروض ليست أكثر من مسكنة. ولن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الكبير في البلدان النامية إلا إذا أزيلت الممارسات الاقتصادية والتجارية غير المنصفة والظالمة في النظام العالمي. وكما أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ نحرم من حوال ٥٠٠ بليون دولار في الفرص السوقية سنويا، أي عشرة أمثال ما نتلقاه كمساعدة أجنبية، وذلك أساسا بسبب السياسات الحمائية التي لا تزال البلدان المتقدمة النمو تتبعها. ولذلك فإننا ندعو تلك البلدان إلى فتح أسواقها لسلعنا بأسعار تعوضنا بطريقة منصفة عن عملنا وإنتاجنا. وفي هذا السياق، نحث الدول الصناعية على الإسراع باختتام المفاوضات التجارية، آخذة في الاعتبار تماما مصالح اقتصاداتنا الصغيرة النامية. ونود أيضا أن نطلب أن يحمي تشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبيرة - التكتلات الضخمة كما يسمونها - اقتصاداتنا وبلداننا من زيادة تهميشها.

وبالإضافة إلى هذا، يجب إيجاد حل محدد خلال العقد الحالي لمشكلة الديون الخارجية المحطمة التي يعاني منها العالم الثالث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وب ١٨١ مليوناً من البشر - من بين ٤٤١ مليوناً - يعيشون تحت خط الفقر في شرك الحرمان، كيف يمكن للتنمية البشرية أن تتحقق في وقت يتزايد فيه حجم المديونية رغم المدفوعات الكبيرة للديون؟ إن دراسة تطلعية أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن المنطقة في الفترة

ومنصفة. ونحن ممتنون بشكل خاص للدور الذي قامت به الأمم المتحدة لضمان الاحترام التام لإرادة شعبنا الديمقراطية، وعلى أية حال أن حق الفرد في اختيار حكومته، حق من حقوق الانسان الأساسية التي ينبغي عدم انكارها إطلاقاً. ونشني على الأمم المتحدة لتوفيرها المساعدة الانتخابية بناء على طلب الذين يسعون إليها، مع الاحترام الواجب لمبدأ السيادة الوطنية. ومع ذلك أن الانتخابات وحدها لا تضمن الحفاظ على الديمقراطية: إن الانتخابات يجب أن يصاحبها إنشاء آلية تحمي كل فرد في مجتمعاتنا. ويسرني أن أبلغ بأن واحدة من أولى الخطوات التي اتخذتها حكومة بلادي بمجرد توليها السلطة كانت الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بعهدتي الأمم المتحدة لحقوق الانسان. واتبعنا ذلك بإنشاء لجنة معنية بحقوق الانسان على مستوى رفيع من الوكالات ووظيفة اللجنة ضمان امتثال غيانا لمسؤولياتها المترتبة على عهدي حقوق الانسان.

ومع ذلك، ليس من الكافي الوفاء بحقوق مواطنينا المدنية والسياسية: إن مستحقاتهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية من الغذاء والكساء والمأوى وما إلى ذلك يجب أيضا توفيرها. إن حقوق الانسان لا يمكن تقسيمها، وتفضيل واحد منها على الأخرى إنكار لعلاقاتها المتبادلة الأساسية. ويبدو أن مؤتمر فينا اعترف بهذه الحقيقة وأكد الحاجة إلى اتباع نهج كلي. وحكومة بلادي تؤمن بالرأي القائل بأن التنمية البشرية يجب أن تكون شاملة إذا ما كان لرفاهنا الاجتماعي أن يكتمل. ولذلك فإن سياستنا المعلنة هي إنشاء بيئة تعمل فيها الديمقراطية للوفاء باحتياجات شعبنا الروحية والمادية. ومع هذا فلننفذ برنامجنا الإنمائي سنطلب تعاون المجتمع الدولي لإكمال مواردنا المحدودة.

كما لاحظت في أوائل هذا العام في مؤتمر بعنوان "الفقر في غيانا - إيجاد الحلول"، نحن في حالة أزمة. لأننا، بينما بدأنا مؤخرا نشهد معدلات نمو مرتفعة، لا يزال الاقتصاد ضعيفا: البطالة مرتفعة؛ والموارد البشرية والمالية نادرة؛ والبنية الأساسية متدهورة، جاعلة القطاعات الاجتماعية عرضة لجميع شرور الفقر. ولقد نجحنا بعض الشيء في زيادة الانتاج ومستويات الانتاجية، ولكننا مقيدون بعبء ثقل من الديون. إن ٩٠ سنتا من كل دولار يذهب إلى إعادة دفع الدين الوطني. ونسبة حصائنا التجارية الخارجية لتسديد ديوننا الخارجية تقريبا يكسب ثلاثة أمثال متوسط الدول السبع والأربعين الأقل نموا - وهو دين ثقل بشكل لا يمكن تحمله. ومع إننا نحاول توجيه الإنفاق بشكل حكيم عن طريق الحكم الجيد - للإدارة الكفوءة والادارة النظيفة غير المترهلة، وأكمل قدر من

إعداد كاف لذلك المؤتمر وستكون المشاركة فيه على أوسع نطاق.

ولهذا، بروح من التعاون الحقيقي، لنشرع في تناول خطة التنمية المقترحة، التي قبلناها كملزمة طبيعية لـ "خطة للسلام". في الواقع، لا يمكن أن يسود السلم في غياب التنمية. ولن تنجح محاولتنا لصنع السلم وحل الصراع بصفة عامة إذا سمحنا باستمرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المنصفة والظالمة. ومؤخرا كان للهيئات والوكالات الكثيرة المشاركة في عملية التنمية سبب للأسف إزاء الإنخفاض المتزايد للموارد المتاحة لها وتلك مشكلة تتفاقم الآن بالتحويل المستمر للتمويل إلى عمليات صون السلم المتعددة. ومن الواضح أن المرء يسلم بأهمية صون السلم العالمي. ومع ذلك لا ينبغي أن يكون هذا على حساب تضحيات غير متناسبة بالتنمية، مما يؤدي إلى أن تصبح عمليات صون السلم هدفا في حد ذاته بدلا من أن تكون وسيلة لتشجيع الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

إن الأمم المتحدة، التي تشمل عضويتها العالمية كلا من الأمم النامية والمتقدمة النمو، لا تزال المحفل المثالي لتحقيق توافق آراء بشأن المسائل الرئيسية للسلم والتنمية. ومع ذلك من الواضح أنها وفقا لتكوينها الهيكلي وتصورها في الوقت الراهن، لا يمكنها أن تقوم على نحو كاف بالدور المتوقع منها. وقد دفعنا ذلك الإدراك إلى القيام بممارسة إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها. ولهذا الغرض، يجب أن نضمن أن التغييرات التي نجريها ليست مجرد تغييرات شكلية ولكنها تؤثر على نحو فعال على تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة تحديات فترة ما بعد الحرب الباردة. ولهذا يجب أن تسعى إصلاحاتنا إلى إقامة الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الرئيسي الذي توضع فيه على نحو مشترك وبتوافق الآراء السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة.

وتبينا للحقيقة نقول إن الأمم المتحدة لا تزال إلى حد كبير تتصور رغم أوجه نجاحها مؤخرا في الميدان السياسي، مجرد "منتدى للحديث". ومثل مجلس فيينا القديم الذي وصف بأنه "رقصة مستمرة"، تعتبرها شعوبنا - ولا سيما الشعوب الفقيرة والمعانية - جولة لا تنتهي من المناقشات المعوقة التي تؤدي إلى قرارات جيدة ولكنها ليست ذات قيمة إذا نظرنا إليها من ناحية العمل الملموس. ولهذا، إن الأمم المتحدة من أجل أن تعيش وأن تنجح يجب أن تصبح ذات أهمية في حياة الرجال، والنساء والأطفال في كل مكان.

ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٥ تشير إلى تدهور خطير في معدلات الفقر والبطالة والديون الخارجية خلال العقد. بين عام ١٩٨١ و ١٩٩٠، كانت مدفوعات المنطقة من الديون الخارجية ٥٠٣ بلايين من الدولارات، من بينها ٣١٣ بليون مدفوعات عن الفائدة. ومع هذا، ففي نفس الفترة زادت الديون الخارجية الموحدة للمنطقة من ٢٩٧ بليون في عام ١٩٨١ إلى ٤٢٨ بليون في عام ١٩٩١. وليس مما يثير الاستغراب أن نشرة بعنوان "الأطفال في الأمريكتين" أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة علقت بأن هذه الآلية التي بمقتضاها كلما زاد المبلغ الذي تدفعه زادت الديون عليك، فاسدة ويجب أن توقف.

إن الإغاثة من الدين في شكل إلغاءه والمنح والقروض الميسرة وإعادة الجدولة ملحة إذا أريد للبلدان النامية أن تقضي على الفقر، وأن تحمي البيئة وأن تلعب دورا هاما في توسيع التجارة العالمية وإنهاء الركود والانكماش في البلدان المتقدمة النمو صناعيا. وينبغي أن ننظر إلى الإغاثة من الدين باعتبارها استثمارا ليس في تنمية البلدان الفقيرة فحسب ولكن في أمن الأمم المتحدة الغنية أيضا.

وإذ نسلم بالرابطة الموجودة بين الفقر والتجارة والسكان والتنمية والبيئة، يجب أن نعجل بتنفيذ برنامج عمل ريو الوارد في البند ٢١. تتطلب البلدان النامية على نحو عاجل الموارد - سواء كانت مالية أو تكنولوجية - اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق. إن غيانا، كدليل على التزامها بحماية البيئة، خصصت ما يقرب من مليون فدان من غاباتها الاستوائية للبحوث في التنوع البيولوجي الغني لدينا وإدارته وتنميته. إن مشروع ايوكراما، بترحيب من كيانات مثل أمانة الكمنولث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمي، قد بدئ بتنفيذه بالكامل، كما هو معروف الآن. وقد كرس في الاحتفال التكليفي المعقود في يوم البيئة العالمي في هذه السنة، المشروع لشعوبنا الأصلية، التي ليست من السكان الرئيسيين فحسب ولكن تقوم برعاية غاباتنا أيضا. ومن المناسب، بصفة خاصة في هذه السنة الدولية لشعوب العالم الأصلية، أن يجري التسليم بالكامل بالدور الهام الذي تلعبه في جعل علاقة الإنسان منسجمة مع الأرض التي يعيش عليها.

ونحث أيضا على تقديم الدعم الكامل للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الصغيرة الجزرية النامية، المقرر بدؤه في بربادوس في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ونحن واثقون من أنه سيجري

الاجتماعي، أن تقوم بترف كينز، ترف زيادة الإنفاق الحكومي الكبير لتحفيز الصناعة في القطاع الخاص على الإنفاق والمساعدة عن طريق إيجاد فرص العمل.

وسط حالة من الارتباك وعدم اليقين، ومع عدم وجود حل منظور، فإن اليمينيين المتطرفين الرجعيين والفاشييين الجدد أخذوا يصبحون أقوى سياسيا وباتوا أكثر إسماعا لأصواتهم. وليس هناك جواب عن فقدان الأمل واليأس لدى أكثر من ٢٠ مليون عاطل عن العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن اليأس يفضي إلى الإدمان على الكحول، واستعمال المخدرات، والجريمة والانتحار. في غضون ذلك، أخذت النعرات الوطنية والكارهة للأجانب والنزعات الفاشية الجديدة تشتد، الأمر الذي يفضي إلى توترات عنصرية وإثنية إلى احتدام الصراع الأهلي.

إن الحوار بين الشمال والجنوب أخذ يضعف وبات كحوار الطرش. ففي الجنوب، يتفاعل ارتفاع البطالة والفقر المدقع مع تسارع النمو السكاني والتمدن والاحتفاظ والأمراض وانتاج المخدرات واستعمالها، وتزايد تدفقات اللاجئين عبر الحدود الدولية والإضرار بالبيئة على نحو لا صلاح له. وفي حين قيل سابقا إن جدار برلين منع الناس في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية من السفر إلى الغرب، فإن جدارنا جديدة تشيد الآن لمنع الناس من دخول البلدان الصناعية المتقدمة النمو.

إن مجرد معالجة أعراض الخلل العالمي لا تكفي، فالمطلوب بإلحاح هو الإصلاحات الجذرية. إن التكيف الهيكلي ضروري للبلدان المتقدمة بقدر ما هو ضروري للبلدان النامية. بيد أن الإصلاحات يجب أن تبنى على العدالة الاجتماعية وأن يكون لها وجه إنساني. إن الاحتياجات الإنسانية والأمن الإنساني ينبغي أن يكونا موضوع التنمية. وفي هذا الصدد، يجب التركيز تركيزا أكبر على الرأس مال الإنساني والرأس مال الطبيعي، ويجب بذل جهود أكبر بكثير مما يبذل من أجل تسريع نزع السلاح كي يتمكن اليائسون والجوع في العالم من الاستفادة من الزيادة الكبيرة في الوفورات التي تتحقق بذلك.

ويجب أن تتضمن خطة التنمية تحليلا دقيقا للخيارات الممكنة ويجب أن تعالج قدرة العالم الثالث التنافسية على الصعيد الدولي، والأساس الذي تبنى عليه أشكال جديدة من التعاون الدولي من أجل التنمية وتمويل التنمية. ويجب أيضا أن تتصدى للمشاكل الجوهرية التالية: التخفيف من وطأة الفقر، وتوسيع العمالة المثمرة

ومن المطلوب اتخاذ إجراء عاجل في هذه الفترة المتفجرة من تصاعد الدين الخارجي، والنمو الاقتصادي المتدني، وانخفاض أسعار السلع الأساسية الخاصة بالعالم الثالث، وتزايد البطالة، والتدمير البيئي، والتخلف واستمرار الفقر. ويحتاج كوكبنا المضطرب إلى القيادة، والإرادة السياسية والتعاون من أجل إجراء تغييرات ذات مغزى. ولا توفر قوى السوق وحدها للشعب فرصا كافية للمشاركة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاستفادة منهما. يوجد لدينا تناقض يتمثل في الفقر المتزايد وسط إمكانية الوفرة. والعلوم والتكنولوجيا لها القدرة على القضاء على الفقر في المستقبل غير البعيد والقضاء على نصفه في نهاية القرن. وبدلا من ذلك ليس لدينا اليوم، سواء في البلدان النامية والمتقدمة النمو، إلا حوالي نصف معدل النمو الذي كان موجودا منذ عقد مضى والظاهرة المأساوية المتمثلة في "نمو البطالة" - فرص عمل أقل وأقل وفقر وتباين متزايدان.

ومن الضروري أن نتأكد من الأسباب الجذرية للفقر العالمي وأن نضع استراتيجية متكاملة من أجل القضاء عليه. ويقتضي هذا نظرة عالمية شاملة واعترافا بالتناقض الرئيسي السائد في عصرنا: النمو الهائل في وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج البالية التي عفا عليها الزمن والرغبة الجماعية في حل هذا التناقض.

وفي ظل المنافسة الشديدة في سوق عالمية منكمش - بسبب يرجع إلى حد كبير إلى الفقر المتزايد وزيادة اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في كل من الشمال والجنوب، وبين الشمال والجنوب - إن المراكز الثلاثة للعالم الصناعي: أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية واليابان - تلجأ إلى النمو الأكبر لرأس المال المكثف واستخدام التكنولوجيا الأكثر تطورا: الحاسبات الآلية والإنسان الآلي وعلم التواصل والضبط والأوتوماتية. كيف يمكن للفقراء وغير المتطورين في بلدان العالم الثالث البقاء في "القرية العالمية"، وفي "عالم بغير حدود" حيث لم تحقق هذه البلدان مجتمعة الهدف المرتقب منذ وقت طويل وهو ٢٥ في المائة من انتاج السلع المصنعة ومعظم البلدان والغالبية الكبيرة من هذه متخلفة مدة سنوات ضوئية في تنمية الموارد الإنسانية ومثقلة بأعباء مدفوعات الدين غير الأخلاقية المفتقرة إلى الضمير. ويشكل التقدم السريع صوب استعمال الإنسان الآلي والأوتوماتية في الشمال أيضا تهديدا للوضع المؤاتي، وضع معدلات الأجور التنافسية في كثير من بلدان الجنوب. وليس في وسع البلدان الصناعية التي تعاني من العجز في الميزانية، وأعداد متزايدة من العاطلين والمتقاعدين وعدم كفاية أموال الإنعاش

فأكثر لماذا لم يبلغ حقا مستوى كريما من العيش بالقياس إلى المستوى الذي بلغته الدول المتقدمة النمو.

لماذا يقدر لأمة غنية معروفة بجدية شعبها في العمل ومتمتعة بديمقراطية ظاهرة أن تعاني من التضخم المفرط، والعزل عن المجتمع المالي الدولي، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والفساد والدين الداخلي والخارجي؟ وباختصار، لماذا أفلت زمام الحكم فيها؟

إن الديمقراطية التقليدية المزعومة التي لم تحل أيا من مشاكل بيرو الخطيرة، لم تكن سوى تصارع فيما بين الأقليات صاحبة الامتيازات، فيما بين أبناء النخبة وزعماء الأحزاب الذين يتناوبون على السلطة بينما البلد يشتر غرقا في أحوال البؤس.

غير أن الأمم لا تتحلل في مثل هذه الأزمات، بل تستثار همتها فتنبه لإعادة الإعمار الأخلاقي والمادي. وهذا هو ما حدث في بيرو.

إنني أسأل نفسي وأسأل جميع الحاضرين، ممثلي جميع أمم العالم، "ماذا يحل في المقام الأول: الدفاع الضيق والأعمى عن شكليات مؤسسية أصبحت عديمة القيمة وانقضت زمانها، أم تحقيق مصير أفضل لملايين الناس؟".

وقد مررنا نحن في بيرو بتجربة التفكك التي تمر بها حكومة الرئيس بورييس يلتسن الآن بشكل محزن.

فلماذا نخشى من تصحيح مسار تاريخنا مهما كان هذا التصحيح جذريا؟ إن الحكم يعني مجابهة المشاكل مجابهة حاسمة، وليس تأجيل اتخاذ القرارات، ناهيك عن تضادي اتخاذها.

وفي الظروف الاستثنائية، عندما يكون الوجود الحضاري للأمة وبقاؤها ذاته معرضين للخطر، يتعين على كل بلد أن يبحث عن طريقه الخاص والحلول الخاصة به ثم يشرع في إعادة بناء ديمقراطيته المرتبطة بواقعه. وإذا لم يفعل ذلك، يصبح حكمه متعذرا، وهو الوضع الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى الفوضى التي تولد العنف بدورها لا محالة.

وقد أثبتت مؤسسات النظام السياسي الناشئ في بيرو أنها من أكثر مؤسسات القارة بعدا عن الكفاءة. وفي هذا الإطار خرجت إلى الوجود حركتي "الطريق المضيئ" وحركة توباك أمارو الثورية.

وتعزيز الاندماج الاجتماعي، لا سيما للمجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، يجب أن يكون للشعب - وأكرر للشعب - دور مركزي. فيجب إشراك الناس إشراكا تاما في جميع أوجه الحياة لكي تتسنى الاستفادة من مبادراتهم وقدراتهم الإبداعية في رسم مستقبل أفضل وعالم مسالم ومزدهر.

وبصفتي قائدا لدولة صغيرة مازالت على إيمانها بما لدى هذه المنظمة من قدرة كامنة هائلة على جعل العالم الذي نعيش فيه مكانا أفضل، أناشد هذه الجمعية العامة أن تكرر نفسها لهذه المهمة العاجلة. فلنعمل معا من أجل تقدم قضية السلم والتنمية العالميين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا التعاونية على الخطاب الذي أدلى به توال.

اصطحب السيد شادي ب. جاغان، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد البرتو فوجيموري فوجيموري، الرئيس الدستوري لجمهورية بيرو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب للرئيس الدستوري لجمهورية بيرو.

اصطحب السيد البرتو فوجيموري فوجيموري، الرئيس الدستوري لجمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالرئيس الدستوري لجمهورية بيرو، فخامة السيد البرتو فوجيموري، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فوجيموري (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن شعب بيرو - الذي هو سليل حضارة قديمة، وشعب عانى مثل شعوب أخرى في العالم الثالث. من عواقب الاستعمار، وعانى بعد ذلك من أوجه إحباط مختلفة تابعة من تاريخنا - قد بدأ في عام ١٩٩٠ يتساءل أكثر

شك في وجود تسليم تام بأن الدولة، والقوات المسلحة، والشرطة الوطنية، وشعب بيرو يحققون الآن النصر على الإرهاب.

وتدرك حكومة بيرو تماما التزاماتها تجاه المبادئ الدولية لاتفاقية جنيف. ومع ذلك فهي لن تقدم بأي حال من الأحوال أي تنازلات من شأنها أن تعرض للخطر عملية تحقيق السلم تحقيقا كاملا في بيرو. وإننا بتحقيقنا للسلم في بلدنا وقضائنا عن الإرهاب قضاء مبرما إنما نحول كذلك دون انتشار الإرهاب وامتداده إلى بقية المخروط الجنوبي لقارتنا.

ولن يتوانى شعب وحكومة بيرو عن مواصلة جهودهما لمكافحة العنف الإرهابي، سواء جاءتهم طلبات من رؤساء هذه المنظمات أو لم ترد لهم طلبات. فإذا كانوا يريدون حقا تحقيق السلام بأسرع ما يمكن، فعليهم أن يوقفوا الأعمال الإرهابية على الفور وبلا شروط وأن يتوقفوا عن أساليبهم في ترويجها، وذلك كخطوة أولى لتمكين الدولة في بيرو من الحيلولة دون وقوع المزيد من إراقة الدماء والمعاناة لشعب بيرو، واتخاذ المزيد من الخطوات اللازمة لتيسير العملية التي توطد بها الحكومة دعائم السلم الوطني توطيدا تاما قبل الموعد الذي وعدت به مواطني بلدي وهو عام ١٩٩٥.

خمسة وعشرون ألفا لقوا حتفهم؛ ومئات الآلاف من الفلاحين اللاجئين الذين شردوا من قراهم؛ وآلاف من الأراذل واليتامى؛ ومئات من المعوقين والمشوهين؛ بما في ذلك مدنيون وأفراد شرطة وعسكريون؛ وآلاف من الأطفال الذين نشأوا وسط حرب وحشية؛ و ٢٥ بليوناً من الدورات خسائر مادية؛ وبلد بأسره شله الإرهاب والمصير المجهول: هذه هي حصيلة ١٣ عاما مشؤومة، بدت فيها دولة كانت تعد ديمقراطية وكأنها عديمة الوجود في مواجهة الإرهاب الشمولي. إن نهاية هذه الحلقة المرعبة تقترب الآن بعد ١٧ شهرا - ١٧ شهرا فقط - من تطبيق استراتيجية مناهضة الإرهاب التي وضعتها حكومتني. والآن نستطيع أن نتكلم عن الدولة والديمقراطية في بيرو.

تجرى في بلدنا عملية لاستنباط ديمقراطية جديدة ومثالية. وهي تتضمن بعض العناصر غير المألوفة ومنها: وعي الإنسان العادي بحقيقة إقصائه المزمّن من المجرى الرئيسي لتيار الحياة المدنية؛ وتجربته المكتسبة وتضحيتها المقدمة باعتباره من الناجين من أزمة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في القرن الحالي؛ ومشاركته الناجحة في الحرب ضد خطر

واتخذت "الطريق المضيق" من "الخمير الحمر" الذين يتزعمهم "بول بوت" نموذجا يحتذى. وهذا هو السبب في أن هذه الجماعة وجهت أنشطتها طوال ١٠ سنوات إلى تدمير النظام القائم: الصناعات، والمعامل، وأبراج الكهرباء، والآلات، والجسور، والطرق السريعة والأبنية العامة، مما كلف البلاد ٢٥ بليوناً من الدولارات الأمريكية في شكل خسائر وتلفيات مادية. وقد عرفت نيويورك معنى الجنون الإرهابي بالهجوم الإجرامي الذي وقع على مركز التجارة العالمي، الذي ظل بحمد الله حالة وحيدة منعزلة.

كنا قد بلغنا مفترقا أساسيا على الطريق فيما أن نضع حدا للأزمة والإرهاب الذي يغذيها على نحو مطرد، أو أن تنهار البلاد انهيارا تاما. وكانت مسؤوليتي هي أن أحكم بيرو لا أن أكون حفارا لقبرها.

وقد أدت استراتيجيتنا المضادة للإرهاب إلى إعادة مبدأ وجود السلطة إلى جميع ربوع البلاد، ولا سيما في أماكن شديدة التباين مثل الجامعات الرسمية والسجون.

وبعد القبض على إبيمايل غوثمان منذ عام مضى، وجه نداء ناريًا لجميع أتباعه بمواصلة الحرب ضد الدولة والمجتمع في بيرو بلا هوادة. واليوم نراه يتراجع عن موقفه بنسبة ١٨٠ درجة، فيتوجه بالنداء إلى محدثكم، رئيس جمهورية بيرو، ساعيا بذلك إلى التنصل من أهدافه الأثمة السابقة. وهذا يبين أساسا أنه قد وطن نفسه لا محاله على قبول الهزيمة الكاملة لمشروعه الشمولي.

والواقع، أنني قد تسلمت مؤخرا رسالة غنية عن البيان من قائد "الطريق المضيق" إبيمايل غوثمان، الموجود في السجن الآن، يطلب فيه التوصل إلى "اتفاق سلام" وأكرر القول مرة أخرى، أن إبيمايل غوثمان رينوسو يطلب إلى رئيس جمهورية برو الكلام في موضوع "اتفاق سلام". ولكن "اتفاق السلام" ينطوي على مفاوضات بين جماعتين متحاربتين باعتبارهما ندين ليس من الناحية العسكرية فحسب ولكن من وجهة النظر المعنوية والأخلاقية. وهو شيء غير جائز إذ لن تكون هناك مفاوضات مع جماعة إرهابية ترتكب الإبادة الجماعية - كما وصفتها بذلك الأمم المتحدة نفسها - ولا يمكن قائدتها مطلقا أي سلطة على التفاوض بعد القبض عليه ومحاكمته والحكم عليه بالسجن مدى الحياة في العام الماضي. وفضلا عن ذلك، فلا يوجد بين قوة الدولة في بيرو وبين قوة أولئك المجرمين أي تناسب يؤهلهم لأن يقفوا معها على قدم المساواة. وليس ثمة

أن الحالة الراهنة في بلدنا تقتضي منه البقاء في كراكاس.

في الشهور الأخيرة، تعين على فنزويلا أن تتولى مسؤوليات استثنائية.

فلقد انتهت بالأمس فترة رئاستنا لمجلس الأمن. وخلال تلك الفترة وقعت أحداث بالغة الأهمية في العالم. وخلال الإثني عشر شهرا الماضية على وجه الخصوص، شهدنا باستبشاع عودة ظهور حالات الكراهية والوحشية والتطهير العرقي التي كنا نظن أنها قد طويت إلى الأبد وانزوت في أحلك صفحات التاريخ وأكثرها أحزانا. وفي الصراع الذي يمزق إربا جمهورية يوغوسلافيا السابقة، تضطلع فنزويلا بدور هام، في مجال حماية حقوق الإنسان، وهو دور يلقي تقديرا كبيرا من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. لقد عملنا في هذا السبيل في إطار الهيئات الدولية، وكان مسعانا الأول هو إعادة السلم إلى تلك المنطقة المعذبة.

لقد اكتسبت الأمم المتحدة خبرة هائلة في وزع عمليات حفظ النظام، حتى في بعض الحالات التي لم يتحقق فيها السلم بعد. ومع ظهور الوضع الجديد في العالم، أصبحت هذه المنظمة، التي كانت قد أنشئت لغرض الحوار والمفاوضات، تواجه الآن تحديات من نوع مختلف. فانتقلت من مرحلة حفظ النظام بمعناه التقليدي إلى مرحلة القيام بعمليات تشمل جوانب عسكرية وإنسانية ومؤسسية وتقديم المساعدة في الانتخابات ورصد قضايا حقوق الإنسان، بل وتقديم المعونة الانمائية. وفي الشهور الأخيرة، اضطلعت الأمم المتحدة بدور نشط ومتنوع في ظل خلفية دولية دائمة التغير.

وفي العام الحالي أيضا، شهد العالم بزوغ آمال جديدة - ففي منطقة كانت من أشد المناطق تمزقا بفعل الصراع في كوكبنا، منطقة كان لا يبدو فيها أي احتمال للتفاهم أو التعايش في المستقبل، اتخذ عدوان لدودان - هما دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - خطوات هامة صوب السعي المشترك من أجل إحلال السلم وتأمين تطور الشعبين في ظل الوثام. وفنزويلا ترحب باتفاق واشنطن بين إسرائيل والمنظمة، وسوف تعمل في إطار الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى مجموعة من التدابير والقرارات التي تساعد في إزالة كراهية الماضي التي يمر عليها بعد الزمن الماضي لتصبح نسيا منسيا. ونحن نؤيد بالمثل مبادرات السلم وعمليات نزع السلاح عدم انتشار الأسلحة النووية، التي

الارهاب الذي كان يتهدد الأمة وذلك في إطار الممارسة الكاملة لحقه في الدفاع عن النفس وللحقوق العالمية للفرد ولكل مواطن.

وبوسع بيرو أن ترى النور مرة أخرى بعد أن طرحنا كابوس الحرب خلف ظهورنا. وعلى الذين تشككوا في إمكانية حدوث ذلك أن يعترفوا اليوم بأنه قد تحقق فعلا، وأن يدركوا أن القرارات التي اتخذت في نيسان/أبريل ١٩٩٢ كانت ضرورية تماما. وتبدأ بيرو الآن مهمة بناء نفسها لتكون بلدا قويا مرة أخرى، بلدا يجتذب الآلاف من السياح الذين يستطيعون أن يشهدوا وكلهم ثقة بحقيقة صورته الجديدة بلدا يزخر بالأمم، بلدا تتدفق إليه رؤوس الأموال الأجنبية، مما يولد المزيد من العمالة والثروة. وسوف تتاح لشعب بيرو في المستقبل القريب فرصة تاريخية لكي يقرر دستورا يتضمن الإصلاحات الكاملة التي تكفل السلم والتقدم في بلدنا. وسيمثل ذلك نهاية فترة مقيمة طال أمدها. إن بيرو الآن بلد متفتح على العالم. وهي بلد - يبدأ الآن - شأنه شأن بلدان أخرى في شتى أرجاء كوكبنا - الممارسة الكاملة لحقه في أن يكون بلدا حرا مزدهرا من خلال تطبيق ديمقراطية حقبة ونظام حكم يفيد منه شعبنا كله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد البرتو فوجيموري، الرئيس الدستوري لجمهورية بيرو إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أوشوا أنتيخ (فنزويلا) (ترجمة شفوية)

عن الأسبانية): اسمحو لي سيدي الرئيس أن أقدم إليكم باسم فنزويلا بخالص تهانينا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ومما له دلالة كبيرة لنا أن يتولى توجيه أعمال هذه الجمعية العامة الموقرة الممثل الدائم لغيانا التي هي بلد تربطنا به علاقات خاصة قوامها الصداقة والتعاون. لقد كان بود رئيس جمهورية فنزويلا السيد رامون ج. فيلاسكويز أن يكون حاضرا في هذه المناسبة الهامة. إلا

وأدى ذلك دون شك إلى تقوية مؤسساتنا. وعلى إثر عملية تمت كليا في إطار القانون، خلف السيد رامون فالسكيز الرئيس السابق في شغل أعلى منصب في الدولة. والسيد فالسكيز مؤرخ بارز يحظى بالاحترام من جميع القوى السياسية في البلاد بسبب الأمانة التي أبداهها في حياته العملية، وبسبب معرفته العميقة بالعقلية الفنزويلية.

إن الديمقراطية نظام للقيم ليس احترام المؤسسات فيه مجرد واجب، بل ضرورة. وفي أمريكا اللاتينية تجري دائما محاولات لتبرير استخدام القوة. إن حفظ النظام، ومكافحة الارهاب أو الشيوعية، وعدم فاعلية الدولة، ذرائع كانت تستخدم دائما لتبرير قيام نظم لم تتمكن في نهاية الأمر من إعادة إقرار النظام ولكنها أفلحت في إلغاء الحريات. لقد حدث هذا في فنزويلا في الماضي. أما اليوم فإننا ننتظر بنفوس صافية قيام مؤسساتنا بعملها، ويمكننا الآن أن نقول بكل فخر إن الديمقراطية مستمرة في فنزويلا، وإننا تمكنا من التغلب على أزمة سياسية خطيرة.

وعلى الرغم من ذلك فإن الصعوبات الاقتصادية تخيم على مستقبلنا. إن حماية الديمقراطية وتعزيزها يتطلبان التعاون الكامل من جانب البلدان المتقدمة في البحث عن شكل للتنمية الاقتصادية يتيح لشعوبنا الفقيرة أن تحيا حياة كريمة. وبالتالي فإننا نؤيد اقتراح رئيس الجمعية العامة السيد صمويل إنسانالي عقد مؤتمر قمة لمناقشة مشاكل العالم الاقتصادية، والاتفاق على برامج عمل لحلها. كذلك فإننا نوافق على أن "خطة للسلام" التي قدمها الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي يجب أن تكملها خطة للتنمية تضع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع المشاكل ذات الطبيعة السياسية الخالصة. إن إقامة الديمقراطية وحمايتها يقتضيان التوصل إلى معدل نمو عالمي متوازن ومنصف.

لقد كان النمو المتوازن هو الموضوع الأساسي في الدورة الأولى للجنة التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك. ويعتبر إنشاء تلك اللجنة من أهم نتائج مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في ريو دي جانيرو. وهناك علاقة وثيقة بين موضوع التنمية والموارد المالية المطلوبة لتحقيق تلك التنمية والحماية الصارمة للبيئة. وعلى الرغم من عدم ظهور نتائج مشجعة فإننا لا نزال نؤمن إيماننا راسخا بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ونود أن نسترعى الانتباه إلى المبدأين ٣ و ٤ وهذا نصهما:

ما برحت تشكل دوما جزءا أساسيا من عمل هذه الجمعية العامة.

وخلال الشهور التي شغلنا فيها مقعد عضوية في مجلس الأمن شهدنا بشكل مباشر الخطو المتسارع لأحداث العالم اليوم. ونشعر بالقلق إزاء عدم وضوح الطرق التي ستسير فيها الأمور وعدم الاستقرار الذي يسود أنحاء كثيرة من العالم. فلم تعد هناك أية أيديولوجيات أو قيم ثابتة أو اتجاهات واضحة. ومع ذلك بزغت في وسط هذه الفوضى بضع قضايا يمكن أن تشكل الايديولوجية الوحيدة السائدة للجنس البشري، وأعني بذلك قضايا حقوق الانسان، والدفاع عن الديمقراطية، وحماية البيئة.

وفي حزيران/يونيه الماضي رعت الأمم المتحدة لقاء هاماً في فيينا، هو المؤتمر العالمي لحقوق الانسان. وقد شاركنا هناك في حوار مثمر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بغية العمل معا لإزالة أوجه الإجحاف التي لا تزال قائمة في بلداننا. ولقد أدركنا في فيينا أن حماية حقوق الانسان أصبحت محل اهتمام أناس منتمين إلى مختلف الأعراق وقادمين من جميع أنحاء العالم. وقد أكد المؤتمر القيمة العالمية لتلك الحقوق وأعاد التأكيد على أن الديمقراطية، وحقوق الانسان، والتنمية أهداف تتساوى في أهميتها ويدعم كل منها الهدفين الآخرين.

إن الماضي قدما في إعلاء شأن الديمقراطية يصح أن يبدأ في هذه المنظمة حيث لا يزال من الضروري إصلاح مجلس الأمن كي تصبح لقراراته صفة تمثيلية أكبر. وينبغي للجمعية العامة أن تولي الاهتمام اللازم لمناقشة هذا الموضوع. إن فنزويلا تشارك الاهتمام العام بجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية. وتطلب الساحة الدولية الجديدة وجود مجلس أمن أكثر تمثيلا ولا ينفرد فيه البعض بحقوق بما ينطوي على تمييز ضد بعض الدول الأعضاء.

وفي سياق الدفاع عن الديمقراطية، تبذل الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية جهودا بارزة وبصفة خاصة في هايتي حيث نأمل في عودة الحكومة المشكلة على نحو قانوني، وفي غواتيمالا حيث هزم ثقل المجتمع المدني القوى التي حاولت الإطاحة بالحكم. واليوم أصبحت النظم الديمقراطية تسود في كل أمريكا اللاتينية تقريبا. بيد أن ديمقراطياتنا لا تزال جديدة وقد واجهت صعوبات في الأشهر الأخيرة.

لقد تغلبنا في فنزويلا على أزمة سياسية خطيرة

المبدأ ٣

السكان المحليين، وهم السكان الأصليون في هذه المنطقة.

"إن الحق في التنمية يجب ممارسته على نحو يسمح بالوفاء بشكل منصف باحتياجات التنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة"

المبدأ ٤:

"بغية تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر في التنمية بمعزل عن حماية البيئة".

وقد تمت المحافظة على الحدود الأمازونية لفنزويلا التي تمتد لمسافة ٢٢٠٠ كيلومتر. وعلى جانبها من الحدود توجد محمية الغلاف الحيوي، كما يوجد في جانب البرازيل متنزه يانوماي الذي أنشئ في عام ١٩٩٢ والذي يغطي مساحة قدرها ٩٤٠٠٠ كيلومتر مربع. ومع ذلك، فإن قتل السكان الأصليين الفنزويليين يوضح أن يد العنف والدمار تتوغل إلى داخل هاتين المنطقتين المحميتين. إن التعدين غير القانوني هو عمل تجاري وراءه الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الذهب والماس التي تسلح المنقبين وتوفر لهم الآلات وتقيم لهم المنصات لهبوط الطائرات وسط الغابة. إنهم يجردون منطقة الأمازون من أشجارها، ويدمرون كل عام مساحة من الغابات يبلغ حجمها حجم البرتغال، ويقضون قضاء مبرما على النبات والحيوان. فمن المقدّر أن ١٠٠٠ ٢٠٠ نوع من الأنواع سينقرض خلال الـ ٢٥ سنة القادمة. إنهم يبيدون السكان المحليين وهذا يحدث في عام ١٩٩٣ الذي يحتفل فيه العالم أجمع بالسنة الدولية للسكان الأصليين.

ومن ثم، فإن فنزويلا تتوجه للمجتمع الدولي منددة بهذه الحالة البيئية الخطيرة. لقد أعلنت كل بلدان حوض نهر الأمازون بجلاء أننا أصحاب السيادة على الأرض المعنية. إن منطقة الأمازون ملك لنا، ولكن علينا مسؤولية حمايتها الآن ومن أجل الأجيال القادمة. ويجب أن نعمل معا من أجل صيانة غابتنا الاستوائية. وتبذل كل دولة من دول المنطقة جهودا خاصة لمواجهة تحدي التنمية المستدامة في هذه المنطقة التي يعد التوازن الايكولوجي فيها مزعزعا للغاية. ونحن نرحب على وجه خاص بقيام البرازيل بإنشاء منصب وزير للبيئة ولصيانة منطقة الأمازون، وسيكون ذلك عاملا هاما بلا ريب حل هذه المشكلة. والحوار المفتوح والصادق بين بلدان المنطقة هو وحده الذي سيمكننا من مقاومة الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الذهب والماس التي تقوم دون أي مراعاة للأخلاقيات بتدمير هذا الجزء الهام من تراث الإنسانية.

يجب أن نفي بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في قمة ريو. ونحن نحتاج إلى دعم تقني وإلى مساندة سياسية واقتصادية واجتماعية لمواجهة المصالح الاقتصادية التي تدمر تراثنا. وإنني لأهيب بشركات التعدين عبر الوطنية أن تفهم أن التنمية لا تعني التدمير، وأهيب بالوكالات الدولية أن تساعدنا على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في هذه المنطقة،

ومن ثم فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء ما يحدث على الحدود الأمازونية لفنزويلا. إن بلادي تولي أهمية خاصة لحماية الطبيعة. إن ١٧ في المائة من مساحة بلادنا قد خصصت كلها لتكون متنزهات وطنية محمية تخضع الأنشطة الاقتصادية فيها لرقابة وقيود شديدة. وعلى الحدود الجنوبية بوجه خاص، حصلنا على دعم من المنظمات العلمية والجامعات لإنشاء محمية "التو اوريونكو كاسيكيواري" للغلاف الحيوي التي تغطي مساحة قدرها ٦٠٠٠٠ كيلومتر مربع. ويمتضى القانون، يجب أن تراعى في الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة هشاشة النظام الايكولوجي للغابات الاستوائية. ونحن نولي اهتماما خاصا للتراث الثقافي واللغوي للشعوب الأصلية التي كانت أساليب حياتها متسقة دائما مع صيانة البيئة.

ولسوء الطالع فإننا قد تعرضنا في السنوات الخمس الأخيرة لغزو حقيقي كانت نتائجه وبيلة بالنسبة للبيئة، وأدى إلى ظهور مناخ من العنف لم تكن المنطقة تعرفه من قبل.

والقضية هي أنشطة التعدين غير القانونية التي تقضي على الأنهار وتدمر هكتارات كاملة من النباتات في استغلالها للطبيعة الحرجية لمنطقة الأمازون التي يصعب الوصول إليها. وقد بلغت هذه الظاهرة مستوى مثيرا للقلق حيث أخذ الزمام يفلت من يد الدول المعنية. ومنذ وقت قصير جدا - أي في تموز/يوليه الماضي - ارتكب المنقبون بصورة غير قانونية عن المعادن مذبحه قتل فيها مجموعة من الفنزويليين من قبيلة يانوماي. وأنشأت البرازيل وفنزويلا، حيث ارتكبت هذه الجريمة، لجنة مخصصة، لتقصي الحقائق وللتحقق من معاقبة المجرمين. ولكن مجرد إمكان وقوع هذه الأحداث يعطي فكرة واضحة عن خطورة الحالة التي نواجهها في منطقة الأمازون. إن الأشجار تقطع والغابات تزال من منافع أنهارنا العظيمة وتعرض المياه في غابتنا الاستوائية الكبرى للتلوث بالزئبق. ويجري تقتيل

الشعوب. ونلاحظ أن الأمم المتحدة تحاول أن تتطور بحيث تخدم أهداف الميثاق ومقاصده على نحو أفضل. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق ما أسماه الانتقال من الأمم المتحدة القديمة إلى الأمم المتحدة الجديدة، الأمر الذي يعود بالفائدة، بصفة خاصة، على الدول الأقل نمواً والأقل حظاً.

إن موجة الفرخ التي ولدها انتهاء الحرب الباردة انحسرت خلال العامين الماضيين لتحل محلها شواغل تتعلق بصعوبات تحقيق توازن واستقرار عالميين جديدين. وبوسعنا أن نرى أن هذه الصعوبات تنجم أساساً عن عمليات الشد والضغط المتناقضة التي تمارسها قوى التكامل والتآلف الإيجابيين من ناحية وقوى التفتت والشقاق من ناحية أخرى.

وانتهاء انقسامات الحرب الباردة والجهود المبذولة لوقف سباق التسلح وعكس مساره ولدت بعض القوى التكاملية. وبعض قوى التكامل تعمل أيضاً في مجال الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالعالمية والترابط فيما يتعلق بعوامل الانتاج في البلدان وفي مسائل التجارة والنقد والتمويل والتكنولوجيا والبيئة والسكان والتنمية. ورغبة البلدان النامية في القيام بدور أكثر نشاطاً في نمو الاقتصاد العالمي وتعزيز السوق الحرة وتحرير اقتصاداتها تضيف بعداً إيجابياً آخر. والمسائل التي تحظى باهتمام مشترك وتتعلم بالبقاء العالمي، مثل التنمية والتجديد الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والادارة الديموغرافية، والدينامية التكنولوجية، والصحة للجميع، توفر إحساساً بالمصير المشترك. كما أن الثورة في مجال الاتصالات أدت إلى مزيد من الاختلاط الثقافي والانفتاح في جميع أنحاء العالم.

ومما يؤسف له أن قوى التكامل هذه تقابلها قوى التفتت التي يمثلها العدوان الطائفي ودون الوطني، والعنصرية، والأصولية الدينية، والتعصب، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، وكلها تشكل تهديداً للسلم، والأمن العالمي، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونشهد أيضاً نزاعات وصراعات وحروب أهلية قاسية حمقاء لا تتوقف في أنحاء كثيرة من العالم والحالة في البوسنة والهرسك والصومال وأفغانستان تسبب لنا القلق والإنشغال. وانتشار هذه الصراعات المحلية والتدفق المتزايد دائماً للاجئين عبر الحدود الوطنية يؤكدان من جديد الحقيقة البديهية القائلة بأن السلم، مثل الحرية، لا ينقسم، وأن تكدير السلم في أي مكان خطر على السلم في كل مكان.

وأهيب بالبلدان التي هي أكثر البلدان ثراءً أن تفهم أن العنف وتدمير البيئة سيستمران مادام الفقر والجهل باقيين وسط قطاعات كبيرة من سكان أمريكا اللاتينية.

إن الأمم المتحدة قد اضطلعت بعمل هائل، بعقدها قمة الأرض ومؤتمر حقوق الإنسان، وهي تضطلع الآن بعمل هائل بعقدها الاجتماعيين الرئيسيين المعنيين بالسكان والتنمية الاجتماعية. وما تشهده الآن منطقة الأمازون، هو انتهاك لقرارات هذه المؤتمرات. إن فنزويلا تبذل جهداً كبيراً لكفالة صيانة البيئة، وهي تفعل ذلك في حالات كثيرة في مناطق لا يتسنى الوصول إليها إلا بشق الأنفس. ونحن نناضل من أجل حقوق الإنسان بين أناس لم يعتادوا احترام القانون. ونحاول السير وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة، ونتصدى للشركات التي لا تسعى إلا وراء استخراج الثروة من الأرض بسرعة فائقة. وهذه كلها مهام صعبة، ولكننا على اقتناع بضرورة بذل هذا الجهد لحفظ منطقة الأمازون وصونها للأجيال القادمة من شعوبنا وكذلك للأجيال المقبلة للإنسانية جمعاء. إن الأمم المتحدة هي المحفل اللائق لاطلاع العالم أجمع على جهودنا لصون هذه الأراضي وحفظ تنوعها البيولوجي وسلامة سكانها الشرعيين.

السيد دينيش سنغ (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

سيدي الرئيس، إن انتخابكم بإجماع الأصوات رئيساً هو بشير خير للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وإنني لأقدم لكم بالتهاني متمنيا لكم كل النجاح.

لقد أعطى السيد بطرس بطرس غالي رؤية جديدة ودفعة جديدة إلى الأمام للأمم المتحدة في وقت حاسم من تاريخها. ونحن نتمنى له النجاح في ما يبذله من جهود.

لقد تأثرت حكومتي أيما تأثر بالمواساة والتعاطف اللذين أبداهما رؤساء عدة وفود بمناسبة الزلزال المدمر الذي وقع في الهند في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإنني لاستسمحك سيدي الرئيس في العودة فوراً إلى الهند.

عما قريب ستبلغ الأمم المتحدة ٥٠ عاماً من عمرها. وقد حققت إنجازات كثيرة تحسب لها: إنهاء الاستعمار، والجهود الرامية للتخفيف من حدة الفقر، وحفظ السلم، ونزع السلاح، ووضع مدونة مقبولة للقانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان، والاهتمام بالبيئة. وأود أن أؤكد من جديد ثقة الهند بالأمم المتحدة ودعمها المستمر لها ولجهودها في توطيد السلم ورفاهة

والمفاهيم والوكالات التي تمثل النظام العالمي الجديد على أساس قدراتها على تسخير قوى التكامل المفيدة والخلاقة. وتوجيهها على نحو يعود بالفائدة على السلم والتنمية للجميع، وعلى أساس قدرة الأمم المتحدة على كفالة أن تكون مصالح الأضعف من دولها الأعضاء معبرا عنها في هذا السياق. وفي هذه الأوقات الخطرة، على هذه القوى أن تعزز التعاون في مجال التنمية وأن توقف بفعالية الانزلاق إلى هوة انعدام الأمن والصراع والفوضى، وبخاصة عندما ينطوي ذلك على تهديد لنفس الأساس الذي تركز عليه الدول الأعضاء، وهو في نهاية المطاف، الأساس الذي تتأصل فيه جذور الأمم المتحدة.

لقد كانت هناك إشارات في هذه الجمعية إلى جميع هذه الصراعات، الكبيرة منها والصغيرة، المحلية أو ذات الأبعاد الدولية، ووصفت بعبارة عامة بأنها حروب إثنية ودينية وأهلية. ولكن تعددية عالمنا وتعددته فيما بعد الحرب الباردة لا تسمح بمثل هذه التسميات العامة. كما أن هذه الصراعات لا تتقبل بسهولة العلاجات العامة أو الفورية. فهناك عدد من النزاعات أو الانحرافات تشكل جزءا من المخلفات التاريخية التي ورثتها الدول الأعضاء. وكل منها له أسباب اجتماعية اقتصادية وثقافية مختلفة؛ وكل من هذه الصراعات يدخل في دورة مختلفة من الظروف والملابسات والعنف. وإن فرض السلام من خلال التدخل الخارجي من جانب واحد لن يؤدي إلا إلى إدامة الحالات التي تجسد منطق أورويل القائل بأن "السلام هو الحرب"، والذي نراه في أجزاء عديدة من العالم.

إن الحكمة تكمن في التغلب على حالات الصراع برؤية إيجابية يحركها السلم والود، وفي إيجاد الثقة والإرادة اللازمتين لإقرار السلم فيما بين البلدان والشعوب. وبهذه الروح تقف الهند مستعدة للشرع في حوار مع باكستان لبناء الثقة المتبادلة وتشجيع مناخ الاستقرار في منطقتنا. ولا يسعني إلا أن أأمل أن تستجيب باكستان لهذا النداء وتدخل معنا في حوار بدلا من محاولة التجول في العالم لتزيد من حدة الخلافات التي سيكون من الصعب حسمها فيما بعد.

إننا نرحب باتفاق السلم المبرم مؤخرا بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويحدونا الأمل في أن يكون بشيرا بمزيد من التطورات الإيجابية الرامية إلى إرساء السلم الدائم والرخاء في غرب آسيا. ونرحب أيضا بإعلان السيد تلسون مانديلا بأنه قد تم إحراز التقدم الذي لا رجعة فيه صوب جنوب أفريقيا الديمقراطية اللاعنصرية. واستجابة لاقتراحه، بادرت

هذه القوى التي تسبب الشقاق لا تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي فحسب، بل تؤدي أيضا إلى الانهيار الاقتصادي في حالات عديدة. وعلى الجانب الآخر يؤدي الركود الاقتصادي والافتقار إلى التنمية في حالات عديدة إلى الاضطرابات السياسية. وفي الوقت الذي يسيطر فيه الكساد والافتقار إلى الدينامية على الاقتصاد العالمي، يتجلى لنا أن السياسات الاقتصادية العالمية ترسم بطريقة استثنائية مانعة تنظر إلى الداخل وتركز على الذات على نحو ضيق الأفق. وتنسيق الاقتصادات الكلية في أضعف مراحلها، والنزعات الحمائية على أشدها. وقدرة البلدان النامية على العمل بصفاتها طاقة محرقة نشطة للنمو من أجل انعاش الاقتصاد العالمي يجري تجاهلها إلى حد بعيد. والتوترات السياسية والاجتماعية تتفشى في البلدان النامية بسبب الفقر والجوع وسوء التغذية، والمرض، والأمية، والافتقار إلى المأوى والخدمات الصحية، وكلها أمور تتحكم بصفة مطلقة ومتغلغلة في قطاع كبير من السكان. والاختلالات والعيوب الهيكلية التي سادت النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية لا تزال قائمة وتمنع الاستفادة إلى أقصى حد من ثمار الترابط والصيغة العالمية.

في ظل هذه الخلفية، يجب أن تكون مهمة الأمم المتحدة إقامة توازن عالمي جديد عن طريق تعزيز قوى التكامل الإيجابية وإحباط قوى التعنت والشقاق، إن لم يكن التصدي لها بعمل مضاد. ولهذا، سيكون على الأمم المتحدة الجديدة أن تؤكد مرة أخرى المبادئ الأساسية الثابتة التي بنيت عليها، أي احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والمساواة السيادية للدول القومية. ويسعدني قول الأمين العام في تقريره المقدم للدورة الثامنة والأربعين بأن:

"السيادة الوطنية هي فن التسوية بين القوى غير المتساوية. وبدون سيادة الدولة، يمكن أن تدمر أداة التعاون الدولي ذاتها، وأن يغدو التنظيم الدولي نفسه مستحيلا". (A/48/1، الفقرة ١٦)

وعلى الأمم المتحدة أن تكون قدوة لسير العلاقات فيما بين الدول، على أساس احترام سيادة القانون والديمقراطية والتعددية. وأي إطار دولي، سواء ارتبط بالسلم أو بالتنمية، يجب أن يكون واضحا وأن يعالج المسائل التي تشغل العالم على أساس غير انتقائي وغير تمييزي.

وفي التحليل النهائي، سيحكم على المؤسسات

وعريض القاعدة، وبعد النظر الدقيق في جميع الجوانب. ولكي تحصل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على تأييد عالمي وتحافظ على طابعها المحايد، فلا بد أن تستند إلى موافقة جميع الدول الأطراف في النزاع. وينبغي أن يتم الاضطلاع بها بولاية محددة وفي إطار زمني واضح. ويتعين تحقيق مزيد من الكفاءة، سواء في التخطيط لعمليات حفظ السلام أو في تنفيذها. وفي هذا الصدد طرح وزير خارجية الاتحاد الروسي، في بيانه أمام الجمعية العامة منذ أيام قليلة، بضة مقترحات تستحق أن تنظر الجمعية العامة فيها. أما المفهوم الذي يستند إلى المساعدة الإنسانية كأساس لعمليات حفظ السلام فربما ينبغي تطبيقه بقدر كبير من الحذر والاحترا. وأي عملية جديدة للأمم المتحدة لتوفير المساعدة الإنسانية لابد من أن تكون محايدة بصورة كاملة، في الواقع ومن وجهة نظر الأطراف المعنية.

وهذا الاعتبار يجب أيضا الاسترشاد به في أي مناقشة أو قرار بشأن الوزع الوقائي. يتعين على الأمم المتحدة ألا تسمح لنفسها بأن تثقل كاهلها إلى ما لا نهاية بعمليات عتيقة وغير فعالة لحفظ السلام. وينبغي اتخاذ كل إجراء ممكن لكفالة سلامة أفراد عمليات حفظ السلام.

وثمة جانب آخر من جانب خطة السلام نود أن نؤكد عليه يتمثل في الأهمية الخاصة التي نوليها للمادة ٥٠، التي تطالب مجلس الأمن بإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه الدول الأخرى، والناشئة من تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ونطالب بآلية تعمل ذاتيا لوضع وتنفيذ تدابير علاجية على نحو متزامن مع فرض الجزاءات.

وثمة عنصر يعد جزءا لا يتجزأ من أي خطة للسلام في عصرنا، هو تحقيق نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. وبعد أن أيدت الأمم المتحدة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يتعين عليها أن تمضي قدما، وتنظر في اتخاذ خطوات مماثلة في ميادين نزع السلاح الأخرى.

إننا نرحب بالقرار الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة لتمديد وقفها المؤقت للتجارب النووية حتى نهاية عام ١٩٩٤. وينبغي أن يكون تركيز الدول الحائزة للأسلحة النووية منصبا الآن على الإبرام المبكر لمعاهدة عالمية وقابلة للتحقق وشاملة لحظر التجارب النووية، تؤدي إلى إزالة جميع الأسلحة النووية.

الهند التي كانت قد فرضت الجزاءات التجارية على جنوب افريقيا منذ عام ١٩٤٦، باتخاذ إجراء لرفع هذه الجزاءات وتطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا.

ونثق بأن اعتراف مجلس الأمن بالحدود الدولية القائمة بين العراق والكويت سيسهم في استقرار الحالة في منطقة الخليج. ونأمل أن يؤدي التنفيذ الأمين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلى التخفيف من الصعوبات الحالية التي تواجهها شعوب المنطقة.

في الصومال يعاني شعب بأكمله من حرب أهلية ومجاعة طال أمدها دون وجود جهاز حكومي يتصدى للحالة. وهذا يحتم على الأمم المتحدة أن تتصرف. وكهمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، حظيت العملية المتعددة الأطراف في الصومال بتأييد العالم أجمع، بما في ذلك زعماء الفصائل الصومالية أنفسهم. والهند، بدورها، أسهمت بإحدى أكبر الكتائب في هذه البعثة. أما الآن وقد تحسنت الحالة وتم تلافي المجاعة، فإن عملية الأمم المتحدة تواجه مشاكل جديدة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد لجميع قطاعات الشعب الصومالي ماهية دورها في ذلك البلد، وأن تكثف عملية المصالحة السياسية وتلتزم التزاما صارما بالأهداف الأصلية للبعثة.

إن الزيادة غير العادية في عمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة وإدراجها كعنصر في جدول الأعمال الجديد للسلام أمر يبعث على الارتياح والانشغال في آن معا. إنه يبعث على الارتياح لأن الأمم المتحدة بعد طول انتظار بدأت أخيرا تضطلع بدورها بموجب الميثاق في مجال السلم والأمن. وفي المناخ السياسي الدولي المتغير، نود أن نرى الأمم المتحدة تحقق قدراتها التامة. وفي الوقت ذاته، فإن انحراط الأمم المتحدة على نطاق لم يسبق له مثيل في عمليات حفظ السلام يسبب لنا انشغالا لأن الأمم المتحدة من الناحية التشغيلية ليست مستعدة أو مجهزة بالكامل للاضطلاع بهذا الدور على نحو فعال. ومن الناحية القانونية والمفاهيمية، فإن حدود وإجراءات وقواعد انحراط الأمم المتحدة ليست محددة بشكل واضح.

ولكى تنجح عمليات حفظ السلام، من الضروري اتباع مبادئ توجيهية ومعايير معينة. وينبغي أن تستكشف وتستنفذ بالكامل جميع السبل المفضية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، كما ترد في الفصل السادس من الميثاق، قبل اللجوء إلى عمليات حفظ السلام بموجب الفصل السابع من الميثاق. وينبغي أن تتخذ القرارات بشأن هذه العمليات بأسلوب ديمقراطي

العالمي لكفالة التنمية المستدامة؛ وكذلك النتائج الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الثامن، بشأن المشاركة من أجل التنمية بين الشمال والجنوب؛ والمؤتمر المقبل المعني بالسكان والتنمية، علاوة على مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، توفر كلها للمجتمع الدولي فرصة كافية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية، وبصورة خاصة في البلدان النامية. وينبغي أن تركز الأعمال المتصلة بخطة التنمية على جميع برامج العمل هذه المتصلة بالتنمية، وأن تعطي زخماً جديداً للتعاون الإنمائي، سواء تحت رعاية الأمم المتحدة أو في الأطر الثنائية والأطر الأخرى المتعددة الأطراف. وينبغي التأكيد على أهمية تعزيز دور الأجهزة والوكالات المعنية بالتنمية في منظومة الأمم المتحدة، ومواردها وقدراتها. كما ينبغي تمكين الأمم المتحدة من إقامة علاقة أكثر تفاعلاً مع مؤسسات بريتون وودز انطلاقاً من روح البحث عن حلول مدروسة وإبداعية للمشاكل الاقتصادية العالمية، وتسخير جميع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف.

إن عصرنا بحاجة إلى إجراء حوار شامل وبناء بين الشمال والجنوب وتعزيز المشاركة العالمية من أجل التنمية، إذا أردنا أن نتجنب حدوث انقسام بين الشمال والجنوب يحل محل الانقسام بين الشرق والغرب. وما برحت الهند تشارك في الحوار الجاري بين الشمال والجنوب من خلال مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز وبما يتماشى مع ما يتطلبه الحوار الأكثر تركيزاً. كما انضمت الهند إلى مجموعة البلدان النامية الـ ١٥ الجديدة من أجل التشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب، مجموعة الـ ١٥. وسنقوم باستضافة اجتماع القمة الرابع لهذه المجموعة في نيودلهي، في كانون الأول/ديسمبر. وقد حققنا بداية واعدة، بوصفنا ممثلين للبلدان النامية، من خلال حوار غير رسمي مع مجموعة الـ ٧، ونأمل في أن نبني على هذه البدايات بروح "المشاركة العالمية من أجل المنفعة العالمية"، كما ذكر رئيس وزراء بلادي، السيد ب. ف. ناراسيمها راو في رسالته إلى رئيس مجموعة الـ ٧.

ومن بين المسائل الرئيسية التي يدور حولها حوار مستمر ولكنها بحاجة مع ذلك إلى المزيد من البحث والتطبيق: مشاركة البلدان النامية في تنسيق الاقتصاد الكلي العالمي وصنع القرارات؛ تعامل الشمال مع الجنوب بالمثل في جهوده من أجل إعادة الهيكلة والتحرر الاقتصادي، عن طريق اتباع سياسات توسيعية مؤقتة للنمو الطويل الأجل، وفتحها للتنافس العالمي في مجال السلع الرئيسية والخدمات والقوة البشرية، من خلال

إن التزام الهند بعدم الانتشار التزم تام وقاطع. وسجل الهند سجل ناصح لا غبار عليه. وكما أن الاقتراح الذي قدمته الهند في عام ١٩٨٨ بوضع خطة عمل لنزع السلاح النووي في إطار زمني محدد لا يزال صالحاً في محاولتنا تخليص العالم من الآفة العالمية للأسلحة النووية. ونعتقد أنه ينبغي النظر، في وقت مبكر، في وضع نظام جديد لعدم الانتشار، نظام عادل وقابل للتطبيق بشكل موحد لا يميز بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي لمعاهدة من هذا النوع أن تفرض التزامات متساوية على جميع الدول. ومن أجل أن يكون لأي نظام لعدم الانتشار مغزى حقيقي لا بد أيضاً من أن يعالج المسائل المتصلة بإبرام اتفاقية بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية، وفرض تجميد قابل للتحقق على إنتاج المواد الانشطارية، وفرض حظر كامل على تجارب الأسلحة النووية، وإحراز مفاوضات بشأن نزع السلاح العام والكامل. إن الانتشار العالمي للأسلحة النووية ومداها العالمي يجعلان من هدف تحقيق سلم وأمن حقيقيين داخل إطار إقليمي ضيق أمراً مضحكاً. ويحدونا الأمل في أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء حازماً في هذا الاتجاه من أجل تحقيق ذلك بالمعنى الذي ذكرته.

ومن المجالات التي تقلق البلدان النامية مسألة الضوابط المفروضة على الصادرات بشكل مخصص وفردى والقيود الأخرى التي تفرض على نقل التكنولوجيا الرفيعة ذات الاستخدام المزدوج، بهدف مزعوم هو كبح الانتشار. إن مخاوف عدم الانتشار يجب ألا تصبح ذريعة لحرمان البلدان النامية من الوصول إلى التكنولوجيا ذات الأهمية الحاسمة لتنميتها. وبالتالي، هناك حاجة إلى وضع ترتيبات متعددة الأطراف غير تمييزية وشفافة لتنظيم نقل هذه التكنولوجيات، لكي لا يحرم العالم النامي من الاستخدامات السلمية لبعض التكنولوجيات الأساسية ومن نشرها.

وربما كانت هناك ميزة من عقد دورة استثنائية بشأن نزع السلاح لدراسة جميع جوانب المسائل المتصلة بنزع السلاح التي تنشأ في السياق الجديد لهذا العصر. وقد تكون مسألة عوائد السلم الناشئة عن نزع السلاح في صورة موارد مالية وتقنية لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي في إطار الأمم المتحدة، إحدى المسائل التي تعالجها تلك الدور الاستثنائية.

ومن البديهي أن الأمن العالمي لن يتحقق ما لم تكفل التنمية، ولذلك فإننا نولي خطة التنمية من الأهمية ما نوليها لـ "خطة السلام". وجدول أعمال القرن ٢١ الوارد في إعلان ريو، والذي يحدد خطة وبرنامج التعاون

وجه.

إن التزامنا بالمعايير غير التمييزية المقبولة عالميا في مجال حقوق الإنسان وحمائيتها وتعزيزها لا يمكن أن يكون موضع شك. وبهذه الروح شاركنا على نحو نشط في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، الذي أقر بأهمية هذه المسألة. بيد أن ما آلمنا كان عدم التشديد على نحو كاف على تهديد رئيسي وعقبة كبرى تحول دون أعمال حقوق الإنسان وأعني الإرهاب، خاصة ذلك النوع من الإرهاب الذي تدعمه وتحرض عليه دولة ضد دولة أخرى. فلماذا تختار حفنة ممن يسمون بالمدافعين عن حقوق الإنسان ودول أعضاء في الأمم المتحدة التركيز على حقوق الإنسان للإرهابيين - أولئك الذين ينغمسون في جرائم حمقاء، ويقومون بأعمال التدمير والنهب وتعطيل الحياة المتحضرة وتقويض المؤسسات الديمقراطية؟ ولماذا يغضون الطرف فعلا عن انتهاك حقوق الإنسان لضحايا هذا الإرهاب - سواء كانوا من المدنيين الأبرياء أو من المدافعين عن القانون والنظام والسلامة الإقليمية للدول؟ وكيف يمكنهم بضمان مرتاحة أن يسمحوا للإرهابيين ومؤيديهم أن يغتصبوا الأساس الأخلاقي النبيل الذي تقوم عليه حقوق الإنسان؟

وسيتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير صارمة ضد الإرهابيين، لأن الإرهابيين يشاركون في كافة أنواع العنف. إنهم يحاولون عرقلة القرارات المتخذة بطريقة ديمقراطية في بلد ما من خلال استخدام القوة وقتل الناس. وهذا أمر ينبغي شجبه تماما من جانب الأمم المتحدة، وينبغي أن يتوقف تماما حتى يتمكن الناس من العيش بسلام وفي مناخ ديمقراطي، ومن الإعراب عن آرائهم وفقا لدستور بلادهم.

وبإيجاز، نعتقد أن التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان لا يمكن أن ينجح إلا إذا تم في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وفي إطار برنامج عالمي نشط من أجل اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب. بيد أننا نود الإشارة إلى أن أي استخدام من طرف واحد لحقوق الإنسان باعتبارها وسيلة لفرض ضغوط سياسية أو للتدخل، أو عقبة في طريق التجارة أو شرطا للتنمية والتعاون والمساعدة، سيخدم، في الواقع الغرض المعاكس ويعرقل الأعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بشعوب البلدان المتضررة.

تقليل الحواجز الحمائية وإزالتها؛ زيادة تدفقات رؤوس الأموال، الرسمية والخاصة، على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، إلى البلدان النامية، للتعويض عن الآثار المعوقة لعبء الديون ولتسريع النمو والتنمية؛ الخاتمة المتوازنة والناجحة لجولة أوروغواي، ينبغي أن تكفل لصادرات البلدان النامية فرصا معززة للوصول إلى الأسواق والوصول إلى أداة المنافسة.

إن التقاليد الإنسانية العميقة للحضارة الهندية، بما تتسم به من تركيز على التسامح والوئام واللاعنف وقداصة الفرد، تجد التعبير المعاصر لها في قيام نظام حكم ومجتمع ديمقراطيين وعلمانيين، ويؤمنان بالمساواة في الهند الحرة.

ولم يكن بالمهمة السهلة أن نكون أكبر دولة تمارس الديمقراطية، وأكبر دولة تجمع بين تركيبة مؤلفة من شعوب ومجموعات عرقية ودينية ولغوية متعددة، وهذا ما بدأ يدركه البعض في الغرب حتى في إطار مجتمعاتهم الأقل تنوعا نسبيا. وقد عزز دستور الهند الحرة هذا التقليد الإنساني الذي يعد بالفعل شرعة حقيقية لحقوق الإنسان. وكان لوجود هيئة قضائية قوية ومستقلة وصحافة مطلقة الحرية دور الحارس على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن التزام الهند بحماية حقوق الإنسان على نحو فعال قد تلقى الآن قوة دفع مؤسسية أخرى مع إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المكونة من قاضي قضاة متقاعد للمحكمة العليا للهند، ومن قاضي متقاعد من المحكمة العليا للهند، وقاضي قضاة سابق من المحكمة العليا للولاية وغيرهم من الأشخاص المرموقين، فضلا عن رؤساء الهيئات الوطنية المستقلة الثلاث القائمة من قبل لحماية مصالح الطوائف والقبائل المصنفة، والنساء والأقليات. وأنيطت باللجنة ولاية تحري المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومنحت صلاحيات واسعة النطاق، بما في ذلك إنشاء أفرقة خاصة للتحقيق، مهمتها إجراء تحريات فعالة. وتنشر نتائج اللجنة من وقت لآخر علاوة على أنها تظهر في تقريرها السنوي الذي سيقدم أيضا إلى البرلمان. وينص القانون أيضا على إنشاء لجان لحقوق الإنسان من جانب حكومات الولايات، على غرار اللجنة الوطنية، وكذلك محاكم خاصة للبت بسرعة في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وإنني لعلى ثقة بأن أعضاء الجمعية سيقررون بأن الهند قامت بإنشاء أفضل لجنة لحقوق الإنسان من أجل ضمان حماية حقوق الإنسان في البلاد على أتم

وتؤمن حكومتي بأن هذا السعي من أجل الخير العام، إذا ما ابتغي بشكل مشترك، سيكون الركيزة الأساسية لنجاح مسعانا، ولتحقيق هدف الميثاق المتمثل في تنسيق أعمال الأمم نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

السيد باباكونستانينو (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أزجي إليكم أحر تهاني حكومة اليونان بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. إن خصالكم الشخصية المعروفة ومهاراتكم الدبلوماسية تبشر بإحراز تقدم في أعمال الدورة الحالية.

أكون مقصرا إذا لم أعبر عن تقدير حكومة اليونان الكبير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على الطريقة الرائعة جدا التي يؤدي بها مهامه الرفيعة. إن ديناميته ونشاطه المتوقد، ومشاربته وإرادته وقيادته السياسيتين، إلى جانب تصوره الواضح لهيكل العالم الجديد، تشكل كلها دعائم صلبة لا تقدر بثمن لاستجابة الأمم المتحدة بشكل أكثر فاعلية وإبداعا لتحديات نهاية القرن العشرين. ونحن نؤيده تأييدا كاملا.

واسمحوا لي أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني، في الترحيب، من على هذه المنصة، بالأعضاء الجدد الذين قبلوا في عضوية الأمم المتحدة هذا العام.

لقد جزعنا جزعا شديدا عندما سمعنا النبأ المفجع عن الزلزال المدمر في الهند، الذي أودى بحياة عشرات الألوف. ونيابة عن اليونان حكومة وشعبا، أعرب عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا ولشعب الهند الصديق.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، ألقى وزير خارجية بلجيكا، بصفته رئيس المجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية، بيانا نيابة عن المجموعة ودولها الأعضاء الاثنتي عشرة. وتؤيد حكومتي مضمون هذا البيان تأييدا كاملا.

وقع حدث تاريخي لم يسبق له مثيل عزز آمال شعوب الشرق الأوسط، إن الاسرائيليين والفلسطينيين قد خطوا خطوة شجاعة، في واشنطن، نحو السلم. واليونان، مع شركائها في المجموعة الأوروبية، تعرض تأييدها الكامل من أجل الحفاظ على الزخم الحالي حتى تتمكن الأطراف المعنية قريبا من التوصل إلى اتفاقات شاملة ودائمة. لقد كان من رأينا دائما أن السلم في

إن الدور المعزز للأمم المتحدة في مجال الشؤون الدولية يتطلب إعادة تشكيل الأجهزة الرئيسية وإعادة تحديد مهامها.

فمسؤوليات مجلس الأمن قد تعاظمت على نحو هائل في غضون السنوات القليلة الماضية، مما يتطلب قدرا أكبر من المشاركة من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة في عملية اتخاذ القرار في المجلس. وعلينا أن نسلم بأن عضوية الأمم المتحدة ازدادت زيادة ضخمة خلال السنوات السابقة. ولذلك فإن التمثيل الأوسع والأكثر توازنا للدول الأعضاء في المجلس أمر لا مفر منه. إن وحدة الهدف فيما بين الدول الأعضاء، لا حجمها، هي التي تحدد كفاءة أية منظمة، ولا يجوز أن يكون توسيع نطاق المجلس على نحو انتقائي أو بالتجزئة. إن المبادئ أو المعايير الخاصة بتوسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة ينبغي الاتفاق عليها على أساس توافق الآراء. ولدى اختيار دول إضافية في مجلس موسع، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان تعداد السكان - الذي يمثل مبدءا للديمقراطية وعنصرا للقوة - وحجم الاقتصاد والمستقبل المحتمل للبلدان المعنية، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي المنصف، والمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين. وهناك إجماع فعلي فيما بين أولئك الذين استجابوا لدعوة الأمين العام، على أن توسيع المجلس أمر حتمي. وقد تقدمت عدة بلدان باقتراحات هامة، والخطوة المنطقية المقبلة تتمثل في بدء عملية مشاورات للتوصل إلى صيغة ملائمة ومنصفة تحظى بالدعم العالمي.

وعلى الدول دائمة العضوية أن تستجيب لتطلعات البلدان النامية الممثلة في الجمعية العامة، وذلك على أساس المساواة وبناء عليه، من الضروري أيضا أن ننشط دور الجمعية العامة المتوخى أصلا في الميثاق.

إننا نقف على عتبة مرحلة حاسمة لا مثيل لها في التاريخ، لحظة من الزمن ينبغي لنا أن نخرج منها برؤية أوسع ونعزز القوى الايجابية للتكامل والديمقراطية والتعاون على المستويين الوطني والدولي.

ورئيس وزراء بلادي، في وصفه التسعينات بأنها السنوات الفاصلة الحاسمة، في الشؤون العالمية في مجال التحديات والتغييرات السياسية والاقتصادية والبيئية، بعث برسالة صريحة:

"لا يمكن أن نضل طريقنا إذا جعلنا من التعايش السلمي والسلم شعارنا، وجعلنا من الخير العالمي العام هدفنا".

إلى العمل بصورة جماعية لمواجهة هذه التحديات.

وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أعلن أن حكومة اليونان، انطلاقاً من رغبتها الشديدة في الإساهام في تحقيق هذه الغاية، يشرفها أن تقترح عقد مؤتمر قمة دولي للأمم المتحدة، في اليونان في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٠، يرمي إلى اعتماد خطة عالمية للقرن الحادي والعشرين. والموضوع العام لمؤتمر القمة هذا يمكن أن يكون "شركاء من أجل عالم أفضل: على عتبة القرن الحادي والعشرين". ويمكن لهذه الهيئة أن تنشئ لجنة تحضيرية مخصصة أو فريقاً عاملاً جامعاً مفتوح العضوية، لتناول مضمون مؤتمر القمة وجوانبه التنظيمية. وتعرب اليونان عن قبولها واستعدادها للعمل على المستويين الثنائي والجماعي من أجل مؤتمر قمة الأمم المتحدة هذا. وبوسعي أن أضيف، قبل كل شيء، أن اليونان كانت مهد الديمقراطية التي تنعم بها البشرية كلها الآن. وهي المكان الصحيح لعقد القمة التي اقترحتها حكومة اليونان.

إننا نعيش خلال مرحلة من التغيرات الجذرية، وبخاصة في أوروبا. إن الأعداء السابقين يتعاونون الآن على أساس من القيم والمبادئ المشتركة. وقد جرى التوصل إلى اتفاقات تاريخية في تحديد الأسلحة وخفض التسليح على المستويين الإقليمي والعالمي.

وهذه التغيرات جلبت معها أيضاً مخاطر وشكوكاً جديدة: ظهور دول جديدة كثيرة؛ إعادة ظهور مطالبات من أقليات وطنية عديدة مقهورة في ظل الشيوعية، ومعها خطر النزاعات على الحدود، وعلى رأس هذه كلها الانهيار الاقتصادي وتكلفة التحول الثقيلة في البلدان الشيوعية السابقة، وكذلك إعادة ظهور قوميات وخصومات وطنية وتطرف ديني، واتجاهات شعبية. وهذه المسائل كلها هيأت الساحة لنهج جديد لمسألة الأمن والاستقرار في أوروبا التي ظهرت باعتبارها مسألة كبرى ذات أهمية سياسية في القارة القديمة. واسبحوا لي أيضاً بأنؤكد أن الأمن في أوروبا مرتبط بالتنمية الاقتصادية وبنضج العملية والمؤسسات الديمقراطية في أوروبا الشرقية، وشبه القارة البلقانية والمغرب. إن الهجرة غير المحدودة وغير المسيطر عليها الناجمة عن الاضطراب السياسي والصعوبات الاقتصادية في هذه البلدان يمكن أن تسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية تؤثر حتى على أكثر البلدان ازدهاراً في أوروبا الغربية.

إن أهمية الأمم المتحدة في صيانة السلم زادت بشكل مثير. ويكفي أن نقارن ١٣ عملية حفظ سلام

الشرق الأوسط يمكن تحقيقه عن طريق الحوار المباشر بين جميع الأطراف. إن رئيس وزراء اليونان، السيد ميتسوتاكيس، في خطابه أمام الجمعية العامة في عام ١٩٨١، بوصفه وزيراً للخارجية أكد، في جملة أمور، على ما يلي:

"إن استمرار النزاع العربي - الإسرائيلي، وفشل أية محاولات من طرف واحد لتسويته يبينان أن الحوار وحده بين الأطراف، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، هو الذي يمكن أن يؤدي إلى حل عادل ودائم". (A/36/PV.16، الصفحتان ١٦ و ١٧)

ونحن نشعر بالارتياح البالغ لأن هذه المحادثات التاريخية المباشرة قد مهدت السبل إلى السلام.

وفي المسرح السياسي العالمي المعاصر، يتعين على المجتمع الدولي أن يواجه تحديات عديدة ليست مألوفة وليست بسيطة، إن التطورات المثيرة للانزعاج في مناطق تشهد ظروفًا سياسية واقتصادية متنوعة، تلحق الأذى بملايين الناس الذين حوصروا في دائرة العنف والمعاناة.

إن الملايين يواجهون المجاعة. لكن ما يثلج صدورنا هو تصميم الشعوب في جميع أنحاء العالم على تدعيم الحرية وحقوق الإنسان واختيار مستقبلها، حتى في مواجهة تناقص الانتاج وتزايد البطالة والتضخم. وفي السعي من أجل عالم أفضل، ومستقبل أفضل يجاهد الإنسان لتحسين مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن مستقبل البشرية يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بأسلوب حياتنا وسلوكنا خلال القرن العشرين، وبصفة خاصة، خلال العقود الأربعة الأخيرة. وخلال هذه الفترة، علق المجتمع الدولي آماله على منظمة الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات المجتمع العصري. وقد صمدت منظمنا لاختبار الزمن، وقدمت لنا خدمة قيمة في مجالي السلم والأمن. وما فتئت تساعدنا، إلى حد كبير، في مساعيها المشتركة من أجل القضاء على الظلم والاختلالات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية، ومن أجل حماية البيئة.

ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً بأن جميع أعضاء الأمم المتحدة، يقع على عاتقهم، مجتمعين، التزام أخلاقي بالعمل من أجل كفالة مستقبل أفضل للبشرية. والمتكلمون الذين سبقوني أكدوا، كما ينبغي، على الحاجة

وحمايتهم في نفس الوقت. وهنا أود أن أذكر الجمعية بأن مسألة المفقودين لم تحل. وستواصل اليونان اتباع مسلكها البناء بأمل أن يُقابل بالمثل. لقد زادت حكومة بلادي هذا العام مساهمتها في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ٦,٥ مليون دولار، كدليل على التزامنا القوي بتحقيق تسوية سلمية في الوقت الذي يكفل فيه السلم في قبرص.

إننا نتابع باهتمام خاص الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لتنفيذ إصلاحات حاسمة لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإنشاء اقتصاد سوقي مفتوح. ونحن نتعاطف مع طلبها المساعدة. إننا نشارك في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاندماج السلس للدول المنشأة حديثاً في المؤسسات الدولية. إن تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية في روسيا له أهمية قصوى بالنسبة لأوروبا ولبلادي بشكل خاص.

هناك مثال بالغ الدلالة على الاضطراب الذي أحدثته التغيرات المثيرة في أوروبا وهو الحالة في يوغوسلافيا السابقة. وهنا، وبخاصة في البوسنة، تحول الاضطراب إلى مأساة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. وبصرف النظر عن مقدار مساهمتنا في منع وتخفيف معاناة الشعب، ليس هناك علاج ما لم - وإلى أن - تتفق جميع الأطراف على حل سياسي. إن زعماء تلك الأطراف ينبغي أن يفهموا أن مواصلة القتال تزيد البغضاء وتقلل من فرص أي حلول توفيقية، وينبغي لهم أن ينتهزوا أية فرصة مقبولة للسلام من أجل شعوبهم. لقد مارس الرؤساء المشاركون للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً كل براعتهم لإقناع أولئك الزعماء بهذه الحقائق البسيطة. لقد حاولوا بلا انقطاع توجيه المفاوضات إلى مبادئ مؤتمر لندن. وإننا لنشعر بالامتنان لسيروس لتشعر بالامتنان لفانس وثورفالد ستولتنبيرغ ولورد أوين على جهودهم الهائلة.

واليونان، جنباً إلى جنب مع شركائها في المجموعة الأوروبية، تقوم بدور بناء في البحث عن تسوية تفاوضية شاملة. لقد اقتربنا من التوصل إلى اتفاق في شهر أيار/مايو الماضي بعد اجتماع اثينا، الذي بذلت من أجل نجاحه الحكومة اليونانية وبخاصة رئيس الوزراء السيد متسوتاكس جهداً جهيداً. فلنأمل ألا تضع الفرصة الحالية.

عندما يتوصل إلى الاتفاق في البوسنة، يجب أن نشارك مشاركة نشطة في المهمة الكبيرة الخاصة بتعمير يوغوسلافيا سابقاً. ونحن نقترح أن نبدأ

نفذت خلال السنوات الـ ٤٢ الأولى من عمرها بنفس العدد من العمليات التي نفذت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. في الأسبوع الماضي فقط، قرر مجلس الأمن إنشاء عمليتين جديدتين لحفظ السلام في هايتي وليبيريا.

إن سمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها وسلطانها عززتها النتيجة الإيجابية لعمليات حفظ السلام. ومع هذا، فإن منظومة الأمم المتحدة لم تكن مستعدة لمواجهة هذا التحدي الممتد، ويبدو أن هناك توافق آراء بأن أساليب وقدرات الأمم المتحدة بحاجة إلى تكييف وتحسين. وإن البحث عن طرق أكثر فاعلية لمنع واحتواء النزاعات ما زال موضع اهتمام الأمم المتحدة وزعماء عالميين ومراكز متخصصة في البحوث والدراسات. إن "خطة للسلام" التي وضعها الأمين العام حفزت المناقشات الجارية وأسفرت بالفعل عن اعتماد سلسلة من التدابير.

إن اليونان تؤيد تأييداً قوياً عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك أنشطة بناء السلم وصنع السلم. إن وجودنا في الصومال، والعراق، والكويت، والصحراء الغربية يبين مشاركتنا المتزايدة في حفظ السلام. وفي هذا الإطار، أود أيضاً أن أذكر إسهامنا في وحدة موظفي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة في كمبوديا وفي أجزاء أخرى من العالم.

إن قبرص، وهي عضو في الأمم المتحدة، لا تزال محتلة ومقسمة. إن قوات تركية قوامها ٣٠ ٠٠٠ فرد تحتل ٣٨ في المائة من الجمهورية. وما هو أكثر من ذلك، أن آلاف المستوطنين من البر الرئيسي أخذوا بالتوازن الديمغرافي للسكان. ونحن نلاحظ بقلق بالغ افتقاراً كاملاً إلى التقدم صوب حل للمشكلة القبرصية خلال هذا العام. وبالرغم من جهود الأمين العام وممثليه، فإن المحادثات في نيويورك وقبرص توقفت بسبب عدم رغبة القيادة القبرصية التركية في الاشتراك في مفاوضات ذات مغزى سواء بشأن الاتفاق الشامل أو بشأن تدابير بناء الثقة. ونحن نشارك الأمين العام في مطالبته تركيا بتولي مسؤولياتها بالكامل وممارسة نفوذها الحاسم مع الزعماء القبارصة الاتراك بغية تحقيق التقدم.

إن التقدم الذي أحرز مؤخراً في الشرق الأوسط أثبت أنه ليست هناك مشاكل مستعصية على الحل، إذا توفرت الإرادة السياسية. وهذه الإرادة الحقيقية مطلوبة من أنقرة لإعادة فرض سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وضمان حقوق جميع مواطنيها

مرة أخرى على أن تمنح، بالممارسة، الحقوق الأساسية للأقليات المنصوص عليها في عملية الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما في ميدان التعليم والدين. إن الحرية الدينية والحق في التعليم ينبغي ألا تحرم منهما الأقلية اليونانية ولا أية أقلية أخرى في أي مكان من العالم. ولا يمكن لألبانيا أن تحرم الأقليات في داخل حدودها ما تطالب به نفسها لأقلياتها في الخارج.

إن القضاء على أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية بصفة خاصة، هدف ينبغي أن نصر عليه، رغم التقدم المحرز حتى الآن. وقد كان توقيع اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ خطوة هامة. وأتينا نتطلع إلى مؤتمر ١٩٩٥ لتجديد معاهدة عدم الانتشار دون قيد أو شرط إلى ما لا نهاية. وأتينا نلاحظ أيضا بارتياح التقدم المحرز في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل على التجارب.

إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه الماضي، أدى إلى ظهور آراء عامة واستراتيجيات تتعلق بقطاعات كبيرة في مجتمعاتنا وبآفاق تعاون أفضل فيما بين المؤسسات والمنظمات التي تعمل في هذا المضمار.

ونأمل أن تنتهي موجة العنف الخطيرة في جنوب افريقيا في القريب العاجل، بتعاون جميع زعماء الجنوب الافريقي وأن يولد نظام سياسي جديد. وأن اليونان، جنبا إلى جنب مع شركائها من المجموعة الأوروبية، تعتزم أن تلعب دورا بناء في مساعدة ذلك البلد في التحول إلى حكم الأغلبية.

في الصومال، بدأت الأمم المتحدة أول عملية لإنفاذ السلم لضمان بيئة آمنة للعمليات الإنسانية، ونزع سلاح الميليشيات وتنفيذ المهمة الصعبة، مهمة استعادة الحياة السياسية. ورغم أن مشاكل خطيرة لا تزال باقية، فقد أمكن تهدئة الحالة إلى حد كبير. وأن اليونان، باعتبارها مشاركة في قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال، تؤمن إيمانا راسخا بأن هذه العملية يجب ألا يسمح لها بالفشل.

استمرت اليونان مع شركائها من المجموعة الأوروبية في حوار مثمر في المسائل السياسية والاقتصادية مع بلدان أمريكا اللاتينية. وسيستمر هذا الحوار باهتمام كبير في اجتماعي سان خوسيه وريو الوزاريين اللذين سيعقدان في السنة المقبلة تحت رئاسة اليونان للمجموعة الأوروبية، وفي

التخطيط لهذه المهمة من الآن. إن المسؤولية الرئيسية تقع على المجموعة الأوروبية. واليونان تعرب عن استعدادها لاستضافة اجتماع دولي لإنعاش وتعمير يوغوسلافيا سابقا باشتراك، المانحين، والبلدان المجاورة أيضا. إن تقديم مساعدة اقتصادية ومالية كبيرة هو الشرط المسبق لتحقيق وئام اجتماعي ولتعزيز الديمقراطية. فلنأمل أن يتحقق السلام عاجلا وليس آجلا. وينبغي أن يولى اهتمام كبير الآن للتخطيط لذلك اليوم.

أود أن أذكر الجمعية بأن الاتفاق الموقع بين الاسرائيليين والفلسطينيين جاء فجأة، والآن فقد بدأ المجتمع الدولي يفكر في طرق لمساعدة المنطقة على الانتعاش وتحقيق تعمير وازدهار اقتصاديين. وعلينا ألا نكون متأخرين في حالة يوغوسلافيا سابقا. إننا إذا ما تصرفنا الآن، فإننا نتصرف في الوقت المناسب. إن اليوم التالي يجب أن يضعه جميع المعنيين موضع اعتبار دقيق، وخاصة المجموعة الأوروبية والدول المجاورة.

إن حكومة بلادي تقدر تقديرا عميقا جهود الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا وفقا لقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣). إننا نشكر السيد فانس لموافقته على مواصلة هذه الجهود وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٤٥ (١٩٩٣). إن حل هذه المشكلة سيعزز الاستقرار في منطقة البلقان. إن موقف اليونان واضح: إننا نسعى إلى استئصال نقطة احتكاك محتملة في البلقان، احتكاك قد يؤدي إلى توتر تترتب عليه نتائج غير متوقعة وربما عواقب وخيمة.

وبهذه المناسبة، أؤكد من جديد رغبتنا المخلصة في تعزيز علاقاتنا مع جميع جيراننا، بأكبر قدر ممكن. وقد اتبعنا هذه السياسة باستمرار. ولهذا الغرض، سواصل جهودنا لتمكين جيراننا الشماليين من تحقيق المهمة الصعبة لإعادة بناء اقتصاداتهم. إن اقتصادات البلقان متكاملة على نحو لا يمكن تجزئتها. ونحن بحاجة إلى تعاون جيراننا الشماليين بغية زيادة ارتباط اقتصاداتنا مع الدول الأوروبية في وسط وشمال وغرب أوروبا. ولهذا، يحتاج جيراننا إلى تعاون اليونان بغية تكامل اقتصاداتهم مع المجموعة الأوروبية بالإضافة إلى وصولهم إلى الطرق التجارية في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

تدرك اليونان إدراكا كاملا ضرورة مساعدة ألبانيا، وقد سبق لنا أن ساعدناها بدرجة كبيرة في التغلب على مصاعبها الاقتصادية الشديدة وتوطيد مؤسساتها الديمقراطية. وفي نفس الوقت، نحن الحكومة الألبانية

اليونان. جانب الناس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في ختام بياني، أناشد جميع الأعضاء ليس بوصفي وزير خارجية اليونان فحسب، ولكن أيضا بوصفي رجلا يريد أن يرى أحفاده يعيشون في عالم مختلف أفضل - عالم من التسامح والسلم والتضامن: دعونا نضم جهودنا ونشاطاتنا نحو غد أفضل. دعونا نتحلى بالتسامح تجاه غيرنا لنضمن حياة أفضل لأطفالنا وأطفال أطفالنا. دعونا نكفل سيادة التضامن والمشاركة على الحزازات العقيمة وروح القومية الضيقة والايديولوجيات والنظم الشمولية. دعونا نعمل سويا للقضاء على الحرب والمجاعة والإبادة و "التطهير الإثني" والمحرقه وكراهية الأجانب والعنصرية والعدوان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

لا تزال مستويات المعيشة في كثير من أفقر البلدان النامية تتردى، لكن نتائج الأداء الاقتصادي في البلدان النامية الأخرى مختلطة على الأقل. فبعض الاقتصادات في آسيا حيوية ونشيطة. وأمريكا اللاتينية، بعد أن خلفت وراءها أزمة الديون، ما برحت تطبق برامج تكيف هيكلية ناجحة. ومن ناحية أخرى، لا تزال الصورة في نصف العالم النامي كئيبة. وينطبق هذا في افريقيا بصفة خاصة. إن الاحتياجات ملحة.

إننا نشاطر وجهة النظر القائلة بأن النمو ينبغي أن يكون مستداما بحيث يخلق عمالة متزايدة ويقلل من الفقر ويحقق تكافؤ فرص أكبر، ويعزز كذلك حرية الإنسان والحفاظ على البيئة. والسياسات الوطنية الناجحة لازمة لتحقيق مشاركة أكبر من